ينشر لأول مرة

نَظمُ كِتَابِ الإقتراح

لابن دقيق العيد

تصنيف

الحافظ الشهير زين الدين

أبي الفضل عبد الرحمن بن الحسين العراقي الشافعي

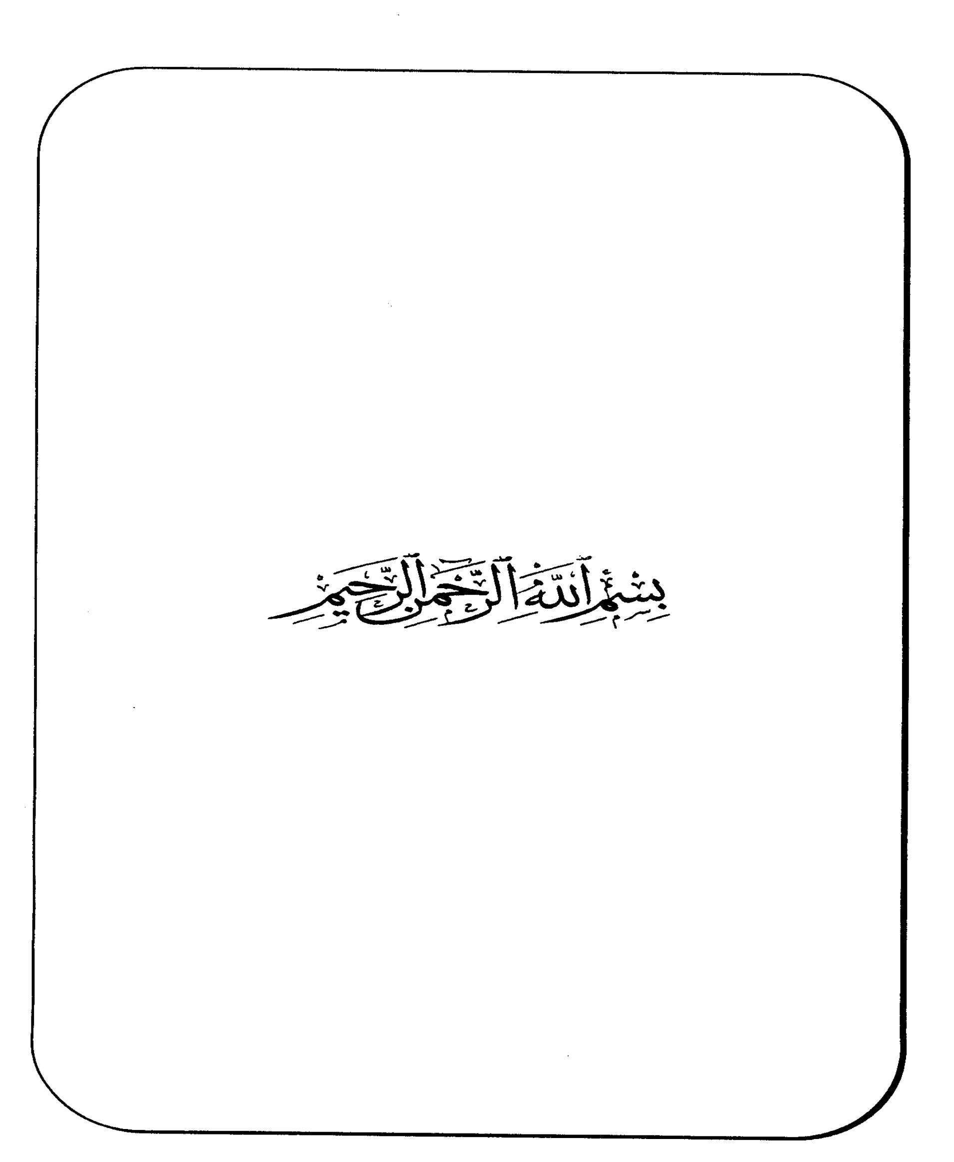
المتوفي سنة ٨٠٤ هـ

قرأه وقدم له وعلق عليه

أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان



دار التوحيد والسنة


بسم الله الرحمن الرحيم


نَظمُ
كِتَابِ الإِقتِرَاح
لابن دقيق العيد

الطبعة الأولى

١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م

رقم الإيداع: ٢٢٦٣٤ /٢٠٠٦م



E-Mail:abu_abd_alwadood@Hotmail.com
جوال: ٠٠٢ /٠١٠٥٨٥٠١٤٧ هاتف وفاكس: ٠٠٢٠٢/٤١٠٢٨٩٦



القاهرة : مساكن عين شمس - ش مسجد الهدي المحمدي
E-Mail:abdel_m٢٠٠٥@yahoo.com
جوال: ٠٠٢ /٠١٠٥٦١٨١٧٩ هاتف وفاكس: ٠٠٢٠٢/٢٩٤٠١٦٣ - ٠٠٢٠٢/٢٩٦٧٢١٥

مقدمة المحقق

إنَّ الحمدَ لله ، نحمدُهُ ونستعينهُ ونستغفره، ونعوذُ بالله من شرورِ أنفسِنا، ومن سيئات أعمالِنا من يهدِهِ اللهُ فهو المهتد، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهدُ أن لا إله إلا الله وحدَهُ لا شريك له، وأشهدُ أن محمدًا عبدُهُ ورسولُه، أما بعْدُ:

فهذا «نظم الاقتراح» للعلّامة المتفنن عبد الرحيم بن الحسين العراقي رحمه الله تعالى ينشر لأول مرة عن نسخة خطية وحيدة، غير مؤرخة، ولم يثبت عليها اسم الناسخ[1]، أعمل على نشره خدمة لعلم الحديث، وإحياءاً لتراث أمتنا المجيد، واعترافاً بفضل علمائنا العميم، وجهدهم العظيم، فجزاهم الله خيراً على ما قاموا به، وألقحنا بهم في الصالحين.

• نسبة النظم للعراقي:

هذا النظم ثابت النسبة للعراقي، والأدلة على ذلك يقينيّة، وهي عديدة، نوجزها في الأمور الآتية:

أولاً: نسبه له كثير من مترجميه، وبعضهم من تلاميذ المصنِّف وملازميه، وهذا ما ظفرتُ به:

- قال تقي الدين محمد بن أحمد الفاسي (ت ٨٣٢ هـ) في «ذيل التقييد في رواة السنن والمسانيد» (٢/ ١٠٨ ط الحوت أو ٣/ ١١ ط محمد المراد) وهو يعدد مصنفات العراقي: «وله تواليف حسنة، منها: ... و «نظم الاقتراح» لابن دقيق العيد».

---

(١) هو الإمام السخاوي؛ كما سيأتي.

- وقال ابن حجر أحمد بن علي العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ) في «المجمع المؤسس» (٢/ ١٨٣/ رقم ٧٤٧)، وهو يسرد مصنّفات شيخه العراقي: «وله «نظم الاقتراح» لابن دقيق العيد».
- وقال السخاوي (محمد بن عبد الرحمن) (ت٩٠٢ هـ) في «الضوء اللامع» (٤/ ١٧٣) في ترجمة (العراقي): «ومن تصانيفه ... وكذا «نظم الاقتراح» لابن دقيق العيد».
- وقال تقي الدين ابن فهد المكي (محمد بن محمد) (ت٨٧١هـ) في كتابه «لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفّاظ» (٢٣١) في ترجمة العراقي أيضاً عند مسرد مؤلفاته: «و «نظم الاقتراح» لابن دقيق العيد، في أربع مئة وسبعة وعشرين بيتاً».
- وقال جلال الدين السيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت ٩١١ هـ) في كتابه «ذيل طبقات الحفّاظ للذهبي» (ص٣٧١) في ترجمة العراقي: «وله من المؤلفات في الفنّ – أي: فن الحديث – ... و«نظم الاقتراح»...»، وكذلك فعل في «طبقات الحفّاظ» (٥٤٤) إذ ذكر «نظم الاقتراح» ضمن مصنفات العراقي في الفنّ، وذكره أيضاً في «حسن المحاضرة» (١/ ٣٦٠، ٣٦١).
- وقال الشوكاني (محمد بن علي) (ت ١٢٥٠ هـ) في كتابه «البدر الطالع» (١/ ٣٥٤) في ترجمة العراقي عند مسرد مؤلفاته: «و«نظم الاقتراح» لابن دقيق».

ثانياً: ذكره له غير واحد من المعتنين بذكر الكتب ومؤلّفيها، مثل: حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ١٣٥) عند ذكره «الاقتراح» لابن دقيق العيد،

وعبارته: «ذكره الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (المتوفى سنة ست وثمان مئة)، في «ألفيته» وأنه نظمه»، ولم أظفر بذكر له في «ألفية» العراقي، ولا يتصور ذلك، لأن «نظم الاقتراح» متأخر عن «الألفية» بنحو خمس سنين، والعبارة فيما أرى للسخاوي، وستأتي قريباً.

وذكره أيضاً: إسماعيل باشا البغدادي في «هدية العارفين» (١/ ٥٦٢) عند ذكره (العراقي) فقال: «نظم الاقتراح» للمنفلوطي[1] في الحديث» وممن ذكره أيضاً: عبد الحي الكتاني في «فهرس الفهارس والأثبات» (٢/ ١١١٩) عند ترجمته لولد العراقي أحمد ولي الدين أبي زرعة، وهو ممن شرح مواضع من نظم أبيه كما سيأتي.

وذكره أيضاً يوسف إليان سركيس في «معجم المطبوعات العربية والمعربة» (٢/ ٣١٨) فقال قبل مسرد كتب العراقي المطبوعة ضمن التعريف الموجز به: «له مؤلفات في الفن بديعة، كـ«الألفية» التي اشتهرت في الآفاق، و«نظم الاقتراح»...».

ثالثاً: ذكره له بعض شرّاح كتب العراقي، مثل: عبد الرؤوف المناوي في مطلع «شرحه لألفية العراقي في السيرة النبوية» (ق٤/ أ) فقال في التعريف به وبمصنفاته: «ونظم «منهاج البيضاوي» و«الاقتراح» ».

رابعاً: المثبت على النسخة الخطية المعتمدة في التحقيق، وسيأتيك التعريف بها، وإثبات صورة المزبور على طرّتها.

---

(١) هو ابن دقيق العيد، انظر: «طبقات الحفاظ» (٥١٣) للسيوطي، «شذرات الذهب» (٦/ ٥)، «البدر الطالع» (٢/ ٢٣١).

خامساً: ذكره له بعض من صنّف في علم المصطلح، مثل: السخاوي في «شرح ألفية العراقي» المسمى «فتح المغيث» (١/ ١٦٧ -ط المنهاج) في (مبحث الحسن) عند قول العراقي:

ولأبي الفتح في الاقتراحِ أنَّ انفرادَ الحُسْنِ ذو اصطلاحِ[1]

قال السخاوي في (شرحه): «... (في) كتابه (الاقتراح) في علوم الحديث، الذي نظمه الناظم وشرحتُه».

ونقل السيوطي منه في «قطر الدرر»، ورجّح صنيعه فيه في (أقسام الضعيف) على صنيعه في «الألفية»، وسيأتيك ذلك موضَّحاً إن شاء الله تعالى.

• اسم النظم وتاريخ تأليفه:

لم يذكر أحد – فيما وقفتُ عليه – تأريخاً لنظم العراقي لهذا الكتاب، ولا اسماً علمياً له، واكتفوا – وتقدمت نصوصهم – بالقول: «ونظم الاقتراح» وأفادنا العراقي نفسه في البيت الحادي والعشرين بعد الأربع مئة أنه فرغ من نظم هذه القصيدة في الرابع والعشرين من شعبان سنة سبع مئة وثلاث وسبعين – وليس «وتسعين» - وهذا يدلل على تأخر نظم العراقي هذا، وهو مما يزيد من أهميته، كما سيأتي، وكان ذلك وهو في السفر، في طريقه إلى مكة المكرمة، ونزيده وضوحاً، فنقول:

---

(١) ألفية العراقي (ص٧٤/ رقم ٨٧).

• **مكان النظم والفراغ منه:**

أكمل العراقي نظم كتاب الإمام ابن دقيق العيد «الاقتراح» وهو في رحلته إلى الديار الحجازية، وقارب الوصول إلى مكة عن طريق الساحل.

قال فيه في البيتين العشرين والحادي والعشرين بعد الأربع مئة:

وكَمُلَت بالخَبْت من وَدَّانا ... في رابع العشرين من شعبانا

عام ثلاث وسبعين أتت ... من بعد سبعمائة قَبْلُ خلَتْ

و(الخَبْتُ) — بفتح أوله وتسكين ثانيه وآخره تاء مثناة — «عَلَم الصحراء بين مكة والمدينة، يقال له: مَنْبت الجَميش (وخبت) أيضاً: ماء لكلب، وخبت البزواء: بين مكة والمدينة» كذا في «معجم البلدان» (٢/ ٣٤٣)، وهي «صحراء واسعة لا أنيس بها» كما في «التوضيح» (٢/ ٤٦٦) لابن ناصر الدين.

وفي «خلاصة الوفا» (٢/ ٧٥٤) تحت مادة (هَرْش): «هضبة ململمة بأرض مستوية، أسفلها ودّان على ميلين مما يلي مغيب الشمس، ويتصل بها من يمينها بينها وبين البحر (خبت) وينسب إليها (ثنية هرش)، ودونها بميل على منتصف طريق مكة، ولها طريقان، وكل من سلك واحداً منهما أفضى به إلى موضع واحد، ولذا قيل:

خُذْ أنف هرش أو قفَاها فإنما ... كلا جانبي هرش لهنّ طريقُ»

و(وَدَّان) بالفتح والتشديد وإهمال الدال، آخره نون — قرية على مرحلة من الجُحفة، بينها وبين الأبواء ستة أميال أو ثمانية، وتوهم بعض معاصرينا أنها (مستورة) اليوم، وليس كذلك، فموضع (وَدَّان) شرق (مستورة) إلى الجنوب،

في نعف حَرّة الأبواء إذا اجتمعت في مكان يلتقي فيه سيل تلعة حماية بوادي الأبواء، وذلك النعف يسمّى (العُصعص)، والمسافة بينها وبين مستورة قريباً من اثنى عشر ميلاً[1].

ومما يؤكد ذلك: إن العراقي (الناظم): كان في مكة المشرفة من السنة نفسها بعد التاريخ المذكور بأشهر معدودة، بدليل ما جاء من سماعات على «شرحه لألفيته» تفيد أنه كان في شهر ذي القعدة سنة (٧٧٣ هـ) – وهي سنة إتمام تأليف هذا النظم – ففي آخر النسخة الأزهرية – بخط العراقي – ومنه أنقل – : «قرأ عليَّ جميع هذا الشرح الشيخ الإمام المحدّث نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي، في مجالس آخرها يوم الثلاثاء ١٣ ذي القعدة سنة (٧٧٣ هـ) بعضه بالقاهرة وبعضه بمكة المشرفة... » الخ السَّماع، وآخره: «وأجزتُ لكل من الجماعة ما تجوز لي وعني روايته، كتبه: عبد الرحمن بن الحسين بن عبد الرحمن بن العراقي».

فالظاهر أنّ العراقي ابتدأ في هذا النظم في السنة نفسها التي كمل فيها، ولعله ابتدأ به وهو في بلدته القاهرة أو عند مباشرة خروجه منها، تيمّناً بالعلماء الذين صنّفوا في السفر، وفرغ منه قبل وصوله لمكة بقليل، والله أعلم.

• عدد أبيات النظم:

سبق أن نقلنا عن ابن فهد في «لحظ الألحاظ» (٢٣١) قوله عن «نظم الاقتراح»: «في أربع مئة وسبعة وعشرين بيتاً» وهذا العدد هو المثبت على طرة

---

(١) انظر: «المغانم المطابة» (٣/ ١٤٣)، و«معجم البلدان» (٥/ ٥٦٣)، و«خلاصة الوفا» (٢/ ٧٦٠) والتعليق عليه، و«معجم معالم الحجاز» (٣٣٢-٣٣٣) للبلادي.

المخطوط، إذ عليه على لسان ابن العراقي عن النظم: «في أربع مئة وسبعة وعشرين بيتاً».

وهو الذي ذكره العراقي نفسه في آخر النظم، فقال:

وعـــدُّها ســبعٌ تــلي عــشرينا مـــن قبلهـــا أربعـــةٌ مِئِينـــا

وهذا العدد هو الذي بلغ في ترقيمنا للأبيات، والحمد لله وحده.

• الباعث على النظم:

من المعلوم أن كتاب «الاقتراح في بيان الاصطلاح وما أُضيف إلى ذلك من الأحاديث المعدودة من الصحاح»[1] لتقي الدين بن دقيق العيد (ت ٧٠٢ هـ) من مختصرات كتاب «علوم الحديث»[2] لابن الصلاح، مع تقديم وتأخير، وإضافات وتحريرات وتعقبات، واستدراكات وإسهابات وإفاضات وومضات وإفاضات، مما جعل له المنزلة العظيمة عند المتأخرين عنه، حيث أكثروا من ذكره والنقل منه، والاعتماد عليه.

---

(١) طبع أولاً بتحقيق الأستاذ قحطان عبد الرحمن الدوري، عن مطبعة الإرشاد - بغداد، سنة ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢م، بدعم من قسم (إحياء التراث الإسلامي) في وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، في العراق، ثم حقّقه الأستاذ الباحث عامر حسن صبري، ونشره عن دار البشائر، ونال به درجة الماجستير من جامعة أم القرى، في مكة المكرمة عام (١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢م).
وحقّقه أيضاً الأستاذ علي إبراهيم اليحيى، ونال به درجة الماجستير أيضاً، ولكن من جامعة الإمام محمد بن سعود في الرياض، في العام نفسه.

(٢) اعتنى بمختصراته وكاد أن يحصرها: السيوطي في «البحر الذي زخر» (١/ ٢٣٦) وعبارته بعد كلامه عن كتاب ابن الصلاح وبيان أهميته: «فممن اختصره ... وابن دقيق العيد في «الاقتراح»».
قال أبو عبيدة: وهذا الكتاب مما أملاه ابن دقيق العيد على ابن الأثير، انظر «الوافي» (٤/ ١٩٣).

ولهذا كان هذا الكتاب محل عناية واهتمام العراقي، فاتجهت همته لنظمه، وأفصح عن السبب في ذلك في مطلع هذا النظم بقوله:

يقولُ بعدَ حَمْدِهِ لربِّهِ مُصَلِّياً على النَّبيْ وصَحبِهِ
عبد الرحيم بنُ الحسينِ الأملُ نَظْمَ كتاب الاقتراح ليَسْهُلْ[١]

فباعث العراقي على نظم كتاب «الاقتراح» ليسهل حفظ فوائده، والإلمام بشوارده، والإحاطة بمادته على الطلبة، لأنَّ النظم – كما هو معروف آنذاك – كان ليساعد المبتدئين على الحفظ، والمنتهين على ترتيب الفوائد وسرعة استحضارها، والله الموفّق، لا رب سواه.

• **أهمية هذا النظم:**

– من المعلوم أن العراقي فرغ من نظم «الألفية» التي حوت نظم كتاب ابن الصلاح سنة (٧٦٨ هـ)، وهو الذي اشتهر للعراقي.

واعتنى به العلماءُ عنايةً شديدةً، ولذا قال تلميذه الحافظ ابن حجر في أبيات يرثي فيها شيخه العراقي:

ونظم ابن الصلاح له صلاح وصارَ بشرحه في الأُفق راق[٢]

وسبق أن ذكرنا أن العراقي فرغ من «نظم الاقتراح» سنة سبع مئة وثلاث وسبعين[٣]، فيكون «نظم الاقتراح» بعد نظمه لـ«الألفية» بخمس سنين» وأنه

---

(١) نظم الاقتراح، البيتان الأول والثاني.

(٢) ديوان ابن حجر (٣١٨)، حسن المحاضرة (١/ ٣٦١).

(٣) ذكر الأستاذ الشيخ أحمد معبد عبد الكريم في كتابه «الحافظ العراقي وأثره في السنة» (٣/ ١٠٣٤) أنه فرغ من نظمها في ٢٤ شعبان سنة ٧٩٣ هـ ومستنده في ذلك النسخة الخطية الوحيدة، وصرح بأنه لم يطلع عليها، وأن أستاذة جامعية فاضلة نقلت له صفحتين من أول =

جاء بعد تعنّيه النظم[1]، وتقدّمه في العلم، وتمكنه ورسوخ قدمه فيه.

قال الأستاذ العلّامة أحمد معبد عبد الكريم في كتابه النافع الماتع «الحافظ العراقي وأثره في السنة» (٣/ ١٠٣٧-١٠٤٨): «وليس نظم هذا الكتاب وتقديمه للدارسين مع وجود «ألفية العراقي» المتقدمة مما يغض من قيمتها العلمية، أو يفيد الإنصراف عنها، حتى اضطر العراقي لتقديم بديل جديد، فقد قدمنا من دلائل الإقبال عليها والعناية بها، والاستفادة منها، ما يدفع ذلك كلية، وإنما المسألة ترجع إلى رعاية الحاجة العلمية، وتلبيتها على كُلِّ مستوى بحسبه، خاصة وأن العراقي حينئذ كان - كما قدمت - رائد مدرسة السنة داخل مصر وخارجها، فيعد مسئولاً علمياً عن ذلك، فجعل «الألفية» ككتاب عام، يفيد منه المبتدئ في دراسة هذا الفن، والمتبحر فيه، على السواء كما تقدم، فمن لم يتوافر له الاستعداد الكافي لحفظ «الألفية» واستيعابها فإن العراقي لا يهمله، بل يقدم له نظماً آخر جامعاً أهم مسائل الفن، مهذبة، مرتبة في أقل من نصف حجم «الألفية»، فإذا حصله ساعده على الانتقال لما هو أوسع، وهو «الألفية» وغيرها من مؤلفاته، ومؤلفات سواه، وعلماء التربية والتعليم حتى اليوم، يقرون أهمية هذا المسلك الوجيه الذي سلكه العراقي، بمراعاته المستوى الإدراكي لطالب العلم في مراحله المختلفة، وتقديم ما يناسبه

=النسخة وبعضاً من آخرها! فالظاهر أن هذا التحريف منها، وإلا فهو - حفظه الله - من المجوّدين في التحقيق.

(١) مع هذا وجدت في بعض الأبيات ما يخل بقواعد الشعر أو اللغة، وبعضه مما يتساهل فيه لضرورة النظم، ولعل بعضه لسقط وقع على الناسخ، أو بسبب تحريف أو تصحيف، انظر الأبيات (٣٩، ٤٤، ٧٣، ١٤١، ١٤٤، ١٧٥، ١٨١، ٢١١، ٢٢٢، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٥٤، ٢٦٣، ٣١٨، ٣٢٣، ٣٢٦) وتعليقي عليها.

من المؤلفات في كل مرحلة، حتى يستوعبها بسهولة، ويفيد منها، وينطلق إلى ما فوقها، ولا يعكر على هذا أنه بدأ بالأكبر، وهو نظم «الألفية»، وثنَّى بالأصغر، وهو نظم «الاقتراح»؛ لأن ذلك يرجع لعوامل أخرى مؤثرة، منها اشتهار كتاب عن آخر في زمن معين، ومنها ما سجّله التاريخ عموماً من تناقص همم اللاحق عن السابق، في الإقبال على هذا العلم[١].

وقد تأخر نظم «الاقتراح» عن الألفية بأزيد من ربع قرن[٢] وتأثيرهذه المدة في انخفاض المستوى لا ينكر، فكان على العراقي أن يراعي متطلبات العصر والتأليف، حسب المستويات المختلفة، لتسهيل سبل هذا الفن أمام طُلّابه، كما صرّح بذلك في مقدمة النظم.

منهج العراقي في الكتاب وموازنته بمنهجه في «الألفية»[٣]:

بعد أن أشار العراقي لما دعاه لنظم «الاقتراح» كما أوضحنا، انتقل لبيان منهجه فيه، وهو يتكون من عناصر ثلاثة:

أولها: استعمال اصطلاح خاص، طلباً للاختصار:

وأشار إليه بقوله:

---

(١) «مقدمة ابن الصلاح» (ص١٢، ١٣) مع «التقييد والإيضاح» (منه).

(٢) قال أبو عبيدة: كذا قال الدكتور معبد!! وهو خطأ مبنيّ على خطأ تأريخ انتهاء العراقي من هذا «النظم»، فذكر الدكتور أنه فرغ منه سنة (٧٩٣ هـ)، والصواب سنة (٧٧٣ هـ) فيكون الفرق بين النظمين: «الألفية» و«نظم الاقتراح» ما يقارب الخمس دون (العشرين) من السنين!

(٣) ما زال العنوان وما تحته للدكتور أحمد معبد حفظه الله، بتصرف يسير.

فـإنْ يجـيْ ضَـميرٌ او فعـلٌ وَلَمْ يُذْكَرْ له اسـمٌ نحـوُ «عَنْـه» و«جَـزَمْ»
أو أُطْلِـقَ «الـشَّيخ» فَـمَا مَقْـصُودي في الكُـلِّ إلّا ابـنُ دقيـقِ العيـدِ[1]

فبيّن في البيتين ما جرى عليه في هذا النظم، من أنه قد يورد ضمير المفرد مثلما في قوله «عنه» ولا يذكر مرجعاً له، ويذكر الفعل المسند للواحد أيضاً مثل قولـه: «جزم بكذا» ولا يذكر فاعله، ويذكر كذلك لقب «الشيخ» بدون تحديـد اسـمه، وفي هذه الأحوال الثلاثة يكون صاحب الضمير، وفاعل الفعل والمقصود بلقب «الشيخ» هو ابن دقيق العيـد، صـاحب كتـاب «الاقـتراح» المتـضمَّن في الـنَّظم، ونلاحظ أن هذا الجانب الاصطلاحي من المنهج يوافق ما جـرى عليـه في نظـم مقدمة ابن الصلاح في «الألفية»، ونبَّه عليه أيضاً في مقدمتها.

وقد بيّن في «شرح الألفية» أنه وضع هذه الاصطلاحات للاختـصار[2] حتـى لا يتضخم حجم الكتاب بذكر مرجع كل ضمير، وفاعل كل فعل، وقَرنَ لقـب «الشيخ» باسمه كلما تكرر جميع ذلك، فيكون خلاف الداعي الأول للنظم، وهو تسهيل حفظ الكتاب واستحضاره، وقد بينا من قبل، إصابة العراقـي في التنبيـه على اصـطلاحه الخـاص الـذي ينتهجـه في تأليفـه، لكنـك عنـدما تقـارن بيانـه لاصطلاحه هنا في «نظـم الاقـتراح»، ببيانـه لاصـطلاحه في نظـم «مقدمـة ابـن الصلاح»، تجد بيانه هنا أكمل؛ لأنه مثل في نفـس الـنظم للاختـصارات الثلاثـة

(١) «نظم الاقتراح» الأبيات الثالث والرابع، وأطلق «الشيخ» على مـن روى جـزءاً حـديثياً، ولـيس مراده به ابن دقيق العيد في البيت رقم (١٨٨)، فتنبّه!

(٢) «فتح المغيث» للعراقي (١/ ٩).

التي اصطلح عليها فقال: نحو «عنه» و«جزم» وأطلق لفظ «الشيخ» إلخ، أما في «الألفية» فذكر فقط مثال الفعل، ولفظ الشيخ، ولم يذكر مثالاً للضمير في النظم، ولذا تلافاه في «شرح الألفية» فَمَثَّل له[1].

ثانيها: تغيير ترتيب بعض الموضوعات عما هي عليه في «الاقتراح»:

وقد أشارَ إليه بقوله: «ورُبَّما قدَّمتُ للمناسَبة»[2] فبيّن بهذا أنه قدم بعض الموضوعات في النظم، عن محلها في كتاب «الاقتراح»، وبالتالي أخَّر بعضها عن محله فيه، وبذلك أصبح ترتيب الأبواب والموضوعات في النَّظم يغاير أحياناً ترتيبها في «الاقتراح»، ونبّه العراقي على أنه لم يفعل ذلك لمجرد المخالفة وإظهار الفرق أياً كان، بين عمله وعمل ابن دقيق العيد، ولكنَّه قدَّم وأخَّر، بناءً على ما ظهر له من مناسبة وارتباط بين موضوعات الكتاب، ربما لم تظهر من قبل لابن دقيق العيد، أو لم تدخل في اعتباره عند تأليف كتابه، واختلاف وجهات نظر الباحثين أمر مقرر، وعنه ينشأ اختلاف المناهج الذي يميز كل باحث عن غيره، وينطبق ذلك هنا كما ترى، فقد توارد عمل ابن دقيق العيد، والعراقي، على مواد علمية واحدة، ولكن كل منهما انتهج في سياقها وترتيبها منهجاً مخالفاً للآخر، على أساس تصوره الخاص لتلك المواد، ومبلغ علمه بجزئياتها، وعلاقة بعضها ببعض، وما ينبغي أن تكون عليه، اجتماعاً وانفراداً، وفائدة ذلك، في رسم صورة منظمة الجوانب والقسمات لهذا العلم، وتقديمه عليها للدراسة والاستفادة،

---

(١) «فتح المغيث» للعراقي (١/ ٩).

(٢) نظم الاقتراح، البيت الخامس (صدر البيت).

وبهذا الاختلاف المنهجي في العرض، والتصور، تميز عمل العراقي في النظم عن عمل ابن دقيق العيد في «الاقتراح»، واعْتُبِر هذا من آثاره العلمية المنهجية، وهذا العنصر من المنهج، قد سار عليه العراقي أيضاً في نظم «مقدمة ابن الصلاح» في «الألفية»؛ لكنه لم ينبّه عليه في بيانه لمنهجه في مقدمة «الألفية»، بل استنبطناه من مقارنة «الألفية» بـ«مقدمة ابن الصلاح»، أما هنا فقد نبّه عليه، مع بيان وجهه في مقدمة «النظم» كما ترى، وبهذا يعدُّ بيانه لعناصر منهجه هنا أتم، وأوضح، وأوفر لجهد الباحث، في التتبع والمقارنة والاستنباط، كما أن ذلك من أدلة تصوير هذا النظم لتطور نضج شخصية العراقي العلمية، بحيث تنبَّه فيه لتلافي جوانب التقصير في رسم منهجه عمّا أَلَّفَهُ من قبله.

قال أبو عبيدة: نعم، هو قدَّم وأخَّر، ولكن لا يظهر ذلك إلّا بمقارنة النظم مع أصله «الاقتراح»، وقد فعلتُ، فوجدته قدّم الأبيات (٧١، ٧٢)، وموقعها في أصل الكتاب بعد البيت (٢٧١)، وقدم الأبيات (١١٢، ١١٣، ١١٤)، وموقعها في أصل الكتاب بعد بيت رقم (١٣٧)، وقدّم بيت رقم (٢٧٤)، على الذي يليه، وحقّه التأخر على ما في «الاقتراح» وأكثر تقديم وأظهره: ما وقع له في الأبيات (٢٧٨-٣٤١) فقد عقد لها ابن دقيق العيد (باباً) خاصاً، وهو (التاسع: في ذكر طرف من الأسماء المؤتلفة والمختلفة) وهو آخر الكتاب، وموقعه فيه آخر النظم بعد البيت (٤١٩).

ومن دواعي هذا التقديم والتأخير أنه يراعي فيه المادة العلميّة وضم النظير إلى النظير تارة، ويحرص على الترتيب الأبجدي بين أسماء الرواة تارة أخرى، ظهر ذلك في بحث (المؤتلف والمختلف) فقدم اسم (أجرم) في بيت رقم (٢٨٤) وهو في «الاقتراح» بعد (مسلم بن صَبيح) الوارد في بيت رقم (٣٠٨) فهو على

الرغم من تقديم جميع الأسماء كما أشرنا إليه في التعليق على (٢٧٨) إلّا أنه رتبها أبجدياً، مما جعله يقدم ويؤخر بينها أيضاً، وهذا يدلل على منهجية علمية ودقة جيدة في النظم.

ومع هذا، فقد أهمل تقديم (الموافقات والأبدال) (الأبيات ٣٥١-٣٥٤) ولم يعمل على دمجها مع (العالي والنازل) ومحلها بعد (٢٦٤) والمناسبة تقضي بذلك، كما بيّنته في شرحي على هذا النظم المسمى «البيان والإيضاح».

والتقديم والتأخير قد يقع للناظم في المبحث الواحد، كما فعل في «معرفة الضعفاء» فإنه قدم نظم المادة العلمية المذكورة في الأبيات (٣٨٨-٣٩١) على فحوى المادة التي في الأبيات (٣٩٢-٣٩٩) لمناسبة ارتآها خلافاً لما في «الاقتراح».

ثالثها: زيادة بعض الإضافات العلمية على ما في «الاقتراح»[١]:

وقد أشار إلى هذا العنصر بقوله: «وربَّما زدتُ لأمرٍ ناسَبه»[٢]، فبيَّن بهذا أنه أدخل بعض الزيادات العلمية على ما أودعه ابن دقيق العيد في «الاقتراح»، ونبّه أيضاً على أن ذلك ليس لمجرد حشد المعلومات، ولا لمطاولة صاحب «الاقتراح»، وإنما هو رعاية منه لبعض المناسبات التي رأى الموضوع فيها يحتاج لإيضاح، أو استكمال، مثلما رأى فيها بعض الموضوعات يحتاج لتقديم أو تأخير، ومن المثال الذي وقفت عليه كما سيأتي، يتضح أنه قد يقابل الزيادة حذف بعض محتوى «الاقتراح»، تبعاً لوجهة نظر العراقي في أهمية ما أضافه، عما حذفه، ولهذا فإن

---

(١) ما تحته من كتاب «العراقي وأثره في السنة» (٣/ ١٠٤١).

(٢) «نظم الاقتراح» البيت الخامس (العجز).

هذا العنصر من منهجه يعدّ أوضح العناصر في الدلالة على نضج شخصيته، وبُعد أثره العلمي، كما نلاحظ أن هذا العنصر موافق أيضاً لما انتهجه في نظم «مقدمة ابن الصلاح»، حيث أدخل فيه عدة زيادات، ونبه عليها في مقدمة «الألفية» مثلما فعل هنا، لكن لم ينبّه هنا ولا هناك على الحذف المقابل، بل إن مقارنة «الاقتراح» ونظمه، يدل على أنه قد يحذف بدون إضافة مقابلة، كما سيأتي، وبذكر العراقي لهذا العنصر من منهجه، أنهى مقدمة النظم وانتقل للمبحث الأول في الكتاب وهو مبحث «الحديث الصحيح».

قال أبو عبيدة: زيادات الناظم (العراقي) على «الاقتراح» مبثوثة في النظم، وهي الأبيات (٩٠-٩٣) و(١٤٥، ١٤٦) و(٢٨١-٢٨٢) و(٢٨٩-٢٩٤) و(٣٠٣، ٣٠٤)، و(٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧) و(٣١٩)، و(٣٢١) و(٣٢٥، ٣٢٦) و(٣٣٤، ٣٣٥) و(٣٣٧، ٣٣٨) و(٣٤٠، ٣٤١).

وقد تكون في البيت الواحد، كما تراه برقم (١٠٦) و(٢٨٤) و(٢٩٥) و(٣٣٦).

وقد تكون الزيادة في استدراك، أو ترجيح شيء علقه ابن دقيق العيد، كما تراه في الأبيات (٢٩٨) و(٣٢١).

وجُلّ زيادات الناظم في (الأسماء) في باب (المؤتلف والمختلف) - وهو الغالب فيما زاده[1]- مأخوذة من «الإكمال» لابن ماكولا، وأشار إليه في بيت رقم (٣٢١).

---

(١) يزيد على ما تشمله (المادة) ومتعلّقاتها، فمثلاً:
رسم (صُباح)، ذكر الناظم برقم (٣٠٩) ترجمة واحدة، وزاد الناظم في البيتين (٣١٠، ٣١١) =

وعلامة الزيادة قوله في أولها (قلت) ولكن لا يظهر آخرها إلّا بالمقارنة مع ما في «الاقتراح»، وإن شعر الناظم بالتداخل بين زياداته وما عند ابن دقيق العيد لطول ما سرد، أشار إلى ما عند ابن دقيق العيد بعد فراغه من الزيادة، بقوله: «قال» كما في بيت رقم (٣٢٠).

أولاً: تعريف الحديث الصحيح:

يعتبر مبحث (الصحيح) هو أول مباحث النظم، وقد بدأه العراقي بقوله:

حَدُّ الصَّحيحِ أَنْ يكونَ عَدْلاَ ذا يَقْظَةٍ راويهِ، ثُمَّ مَنْ لاَ
يَحتجُّ بالمرسَلِ زادَ مُسنَدَا زادَ أُولُو الحديثِ أنْ لاَ يُوجَدَا
ذا عِلَّةٍ وذا شُذُوذٍ، واحْدُدِ بذا الصَّحيحَ باتفاقٍ تَرْشُدِ[1]

وبتأمل هذه الأبيات الثلاثة تجدها تتضمن تعريف الحديث الصحيح، وبيان اختلاف العلماء فيه، ففي البيت الأول ذكر أن الحديث الصحيح يُعَرَّفُ بأنه ما رواه العدل الضابط، سواء كان متصل السند أم لا، وهذا تعريف من يحتج بالحديث المرسل من الفقهاء والأصوليين، فلم يشترطوا اتصال السند، أما من لا يحتج بالمرسل منهم فزاد شرطاً ثالثاً، وهو اتصال السند، وإليه أشار العراقي بقوله: «ثم من لا يحتج بالمرسل زاد (مسنداً)».

=ستة آخرين، ثم فرع عليه -رسم (صُباح) - بالضاد المعجمة المضمومة - فذكره وما يشمله برقم (٣١٢) ثم ذكر (صيَّاح) - بصاد مهملة وياء آخر الحروف - برقم (٣١٣).
واستطرد بذكر (ضَيَّاح) -بضاد معجمة وياء آخر الحروف - برقم (٣١٤) و(٣١٥) - ثم ذكر (ضَبَّاح) بضاد معجمة مفتوحة وباء موحدة مشدّدة -برقم (٣١٦) و(ضَنَّاج) -بضاد معجمة ونون مشدّدة - برقم (٣١٧) - فهذا التفريع من إضافات الناظم.

(١) نظم الاقتراح (الأبيات: السادس والسابع والثامن)
ما تحته من كلام الدكتور أحمد معبد في كتابه «الحافظ العراقي وأثره في السنة» (٣/ ١٠٤٢ وما بعد).

وعليه يكون الحديث الصحيح عند هؤلاء: ما اتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن مثله إلى منتهاه[١].

أما المحدثون فزادوا على الشروط الثلاثة السابقة شرطين آخرين هما:

أن يكون الحديث غير شاذ ولا معلل، وإلى ذلك أشار العراقي بقوله: «زاد أُولوا الحديث أن لا يوجدا، ذا علة وذا شذوذ»، وعليه، فالحديث الصحيح عندهم: ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط عن مثله إلى منتهاه ولا يكون شاذاً ولا معللاً[٢].

ولما كان التعريف على هذا جامعاً لشروط جمهور الفقهاء، والأصوليين، والمحدثين، كما ترى، رأى ابن دقيق العيد أن الأولى أن يعتبر هذا حداً للحديث الصحيح المجمع على صحته بين هؤلاء جميعاً، بدلاً من إضافته لأهل الحديث فقط.

هذا بيان ما نظمه العراقي من كلام ابن دقيق العيد في «الاقتراح» في تعريف الصحيح، وعند بحثه ومقارنته يتضح لنا الآتي:

أولاً: إنه ذكر ثلاثة تعاريف للصحيح، تبعاً لذكر ابن دقيق العيد لها في كتابه، بينما نجده في «الألفية» اقتصر على التعريف الأخير منهم فقط، فقال:

فَالأَوَّلُ المتَّصِلُ الإِسنادِ ... بِنَقْلِ عَدْلٍ ضَابِطِ الفُؤَادِ
عن مِثْلِهِ مِنْ غيرِ ما شُذُوذِ ... وعِلَّةٍ قادحةٍ فتُوذي[٣]

---

(١) انظر «محاسن الاصطلاح» (ص١٥٢) للبلقيني.
(٢) «فتح المغيث» (١/ ١٠، ١١ مع «متن الألفية») للعراقي.
(٣) «الألفية» (١/ ١٠ - مع «فتح المغيث») للعراقي.

وذلك لاقتصار ابن الصلاح على هذا التعريف في «مقدمته» التي هي أصل «الألفية»، وهذا من أدلة اختلاف محتوى النظمين، حتى في الموضوعات المشتركة بينهما نتيجة لاختلاف محتوى الأصلين، وهما: «مقدمة ابن الصلاح»، وكتاب «الاقتراح».

ثانياً: إن العِراقي حذف بعض كلام ابن دقيق العيد دون زيادة شيء في مقابله، وذلك المحذوف عبارة عن تعليل ابن دقيق العيد لما رآه، من أن الأوْلى اعتبار التعريف الأخير، مما تقدم، تعريفاً للحديث الصحيح المتفق على صحته بين جمهور الفقهاء والأصوليين والمحدثين، كما أشرنا، فلم يذكر العراقي ذلك التعليل في النظم كما رأيت، ونص كلام ابن دقيق العيد كما نقله العراقي نفسه عنه في «شرح الألفية»، هكذا: «قال ابن دقيق العيد: لو قيل في هذا – أي في التعريف الأخير – : «الحديث الصحيح المجمع على صحته: هو كذا وكذا» إلخ. لكان حسناً؛ لأن من لا يشترط مثل هذه الشروط، لا يحصر الصحيح في هذه الأوصاف، ومِنْ شَرْطِ الحدِّ أن يكون جامعاً مانعاً»[1].

وما فعله العراقي هنا من الحذف بلا بَدِيل، شبيه بفعله في نظم «مقدمة ابن الصلاح» في «الألفية».

ثالثاً: إنه أقر ابن دقيق العيد على أن الأوْلى أن يعتبر التعريف الأخير للصحيح تعريفاً له عند جمهور الفقهاء والأصوليين والمحدثين كما أسلفنا بدلاً من اعتباره تعريفاً للصحيح عند المحدثين فقط، وقد استدرك ابن دقيق العيد بهذا الرأي على

---

(١) «فتح المغيث» (١/ ١١) للعراقي.

ابن الصلاح في نسبة التعريف المذكور لأهل الحديث فقط[1]، فكأنه يقول له: «لأي معنى تخصه بأهل الحديث؟» مع أن ما ذُكِرَ فيه هو أصعب الشروط؟ فمن لم يشترط السلامة من العلَّة والشذوذ، يصحح ما سلم منهما من باب الأَوْلى، فكان ينبغي أن نقول: «هذا هو الحديث الصحيح إجماعاً»[2] فذِكْر العراقي لرأي ابن دقيق العيد، وإقراره عليه، دليل على موافقته له في ذلك، وقد أقره أيضاً في «شرح الألفية»[3]، بينما نجده في «الألفية» مشى على نسبة هذا التعريف لأهل الحديث فقط، كما فعل ابن الصلاح، فقال:

وأهْلُ هَذَا الشَّأْنِ قَسَّمُوا السُّنَنْ إلى صَحيحٍ وضَعِيفٍ وحَسَنْ
فالأَولُ المتَّصِلُ الإسْنَادِ بنَقْلِ عدلٍ ضَابطِ الفُؤادِ
عَنْ مِثْلِه مِنْ غَيرِ ما شُذُوذِ وعِلَّةٍ قَادِحَةٍ فَتُوذِي

فهذا من أمثلة اختلاف مضمون النظمين، وتَمَيُّزهما تبعاً لاختلاف أصليهما في بعض المسائل المشتركة بينهما.

ثانياً: أقسام الحديث الضعيف، ورأي العراقي فيها، وأثره:

ذكر ابن الصلاح في نوع (معرفة الحديث الضعيف) أن ابن حبان البستي أطنب في تقسيمه، فبلغ (٤٩) قسماً، ومع اعتباره ذلك إطناباً من ابن حبان، فقد ذكر أنه يمكن بسط أقسامه لأكثر من هذا، ووضع ضابطاً لذلك يقوم على أساس افتقاد صفات قبول الحديث، وهي: اتصال السند، وجبر المرسل بما

---

(١) «مقدمة ابن الصلاح» (١٩، ٢٠ -مع «التقييد والإيضاح»).

(٢) «النكت الوفية» للبقاعي (ورقة ١٢ أ) مع توضيح يسير من جانبي.

(٣) انظر «فتح المغيث» (١/ ١١) للعراقي.

يؤكده، وعدالة الرجال، والسلامة من كثرة الخطأ والغفلة، ومجيء الحديث من وجه آخر عند الاحتياج لذلك، والسَّلامة من الشُّذوذ ومن العلة، فمن أراد بسط الأقسام يعمد إلى صفة معينة منها، فيجعل ما عُدِمَتْ فيه مِن غير جابر قسماً واحداً، ثم ما عدمت فيه تلك الصفة مع صفة أخرى معينة قسماً ثانياً، وهكذا، إلى انتهاء الصفات المذكورة، ثم يعود فيأخذ صفة غير التي بدأ بها، ويستمر هكذا، وما كان من الصفات له شروط، عمل في شرطه نحو ذلك، فتتضاعف بذلك الأقسام[١]. وبهذا الضابط الذي رسمه، وعدَّد الأقسام على أساسه، فتح الباب لمن بعده فقسموا الضعيف بمقتضاه إلى مئات الأقسام الافتراضية[٢].

فلما نظم العراقي «مقدمة ابن الصلاح» في «الألفية»، تبعه فيما ذُكِرَ من ضابط بسط أقسام الضعيف إلى أقسام عديدة، بناء على قاعدة فَقْد شروط القبول كما تقدم[٣].

لكنه عندما شرح «الألفية»، بحث الأقسام التي يمكن تحققها فعلاً، فيما هو موجود في كتب السنة من الضعيف، فوجدها لا تجاوز (٤٢) قسماً، فذكرها تفصيلاً في «شرح الألفية»، ثم ذكر أربعة أقسام أخرى، مما يمكن تفريعه على القاعدة السابقة، وقال: إنه ترك ذكر أمثالها، لأن انقسام الضعيف إليها ظني، ولا يمكن وقوعها على الصحيح[٤].

---

(١) «مقدمة ابن الصلاح» (ص٦٣، ٦٤).

(٢) انظر مثلاً «رسالة محمد بن خليفة المرحومي الشوْبَري، الشافعي في أقسام الضعيف»، حيث تصل الأقسام إلى (٥١١) قسماً، (مخطوط بدار الكتب المصرية) برقم (١٥٣ -مصطلح الحديث).

(٣) «الألفية» (١/ ٥٣ -مع «فتح المغيث») للعراقي.

(٤) «فتح المغيث» (١/ ٥٣-٥٥).

وبالتالي لا فائدة من ذكرها.

وتصريح العراقي بالتوقف في تعديد أقسام الضعيف عند الذي رآه منها متحقق الوقوع فقط، وترك ما عداه من الأقسام الممكن تفريعها كما سلف، يفيد رجوعه عن متابعة ابن الصلاح في «الألفية»، على القول بتعديد الأقسام مطلقاً، إلى القول بالتفصيل، وهو تعديد الممكن تحققه فعلاً في المتوفر لدينا من كتب السنة، وترك الاشتغال بما عداه، لعدم جدواه تطبيقاً، فلما نظم «الاقتراح» بعد هذا، وكان ابن دقيق العيد قد مشى فيه على قول ابن الصلاح بالتعديد المطلق للأقسام، لم يتبعه العراقي، بل حذف كلامه في هذا من النظم، ووضع بدلاً عنه، بيان أوهى الأسانيد، حيث إن المروي بها أشد أنواع الضعيف الموجودة فعلاً عند عدم العاضد لها، وقد عد الحاكم منها أحد عشر إسناداً، الأول منها قوله: «إن أوهى أسانيد أهل البيت: عمرو بن شمر، عن جابر الجعفي، عن الحارث الأعور، عن علي ﷺ»[1].

ويعتبر هذا العمل من العراقي تطبيقاً منه لأحد آرائه التي سبق ذكره لها في شرحه الكبير للألفية»، حيث وجد قرينه البلقيني قد ذكر أوهى الأسانيد، عقب أصح الأسانيد، التي ألحقها ابن الصلاح بقسم الصحيح، فقرر في شرحه المذكور: أن إلحاق أوهى الأسانيد بقسم الضعيف أولى مقابل أصح الأسانيد في قسم الصحيح؛ وذلك لأن مناسبتها للضعيف أولى، وبهذا يعتبر «نظم الاقتراح» متضمناً لتحوّله في الرأي، من تعديد أقسام الضعيف بحسب افتقاد شروط القبول، كما فعل في «الألفية» و«شرحها»، إلى حذف ذلك، واستبداله بأوهى الأسانيد المروي بها فعلاً بعض الأحاديث الشديدة الضعف.

---

(١) انظر «معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص٥٦، ٥٨).

وبهذا يجد المطلع على «نظم الاقتراح»، الأمثلة التطبيقية الدالة على تفاوت درجات الضعيف، حتى تصل إلى أشدها وهو الواهي، مثلما يجد أمثلة أصح الأسانيد في قسم الصحيح، دالة على تفاوته في الصحة حتى يصل إلى أصح الصحيح، وبهذا التغيير المنهجي، والحذف والإضافة، تميز «نظم الاقتراح» كَمًّا، وكَيْفًا، عن أصله، وهو «الاقتراح»، وعن مؤلفات العراقي السابقة في المصطلح، من «الألفية»، و«شرحيها»، و«النكت على كتاب ابن الصلاح»، وقد بيَّن السيوطي في «شرحه لألفية العراقي» عمل العراقي هذا ورجَّحه وبين التقاء رأي تلميذ العراقي ابن حجر معه في هذا، وقال: «إنه لو كان العراقي حذف من «الألفية» تعديد أقسام الضعيف التي ذكرها ابن الصلاح، وذكر بدلها أوهى الأسانيد، كما فعل في «نظم الاقتراح» كان أولى»[1].

وقد شارك العراقي في هذا، قرينه ابن الملقن[2].

ولم يكتف السيوطي بترجيح ما سار عليه العراقي في «نظم الاقتراح»، بل أخذ هو به فعلاً في «ألفيته»[3] التي حاذى بها «ألفية العراقي»، وفي «تدريب الراوي»[4]، وبذلك امتد أثره فيمن بعده.

قال أبو عبيدة: ووقع حذف من قبل الناظم في مواطن غير المشار إليها، ويمكن حصرها بالآتي:

---

(١) «قطر الدرر» (٦ ب) للسيوطي.

(٢) انظر: «المقنع» (١/ ١٠٥).

(٣) انظر: «ألفية السيوطي» (٤٩، ٥٠ -مع «شرح الترمسي»).

(٤) انظر: «التدريب» (١/ ١٩٧ -ط الكوثر).

أولاً: في آخر (المؤتلف والمختلف): المِجْر والـمَجْر، ختم بها ابن دقيق العيد (الباب التاسع: في ذكر طرف من الأسماء المؤتلفة والمختلفة)[1] (ص٣١١) وأهمله الناظم، على الرغم من كثرة زياداته في هذا الباب، والذي أراه أن العراقي أهمل هذا عن عمد، لعدم ثمرته الحديثية من جهة، وللاختلاف في ضبطه من جهة أخرى.

ثانياً: فصَّل ابن دقيق العيد في «الاقتراح» (ص٢٩٧) في (الآفة الثالثة) من (آفات التجريح) من (الباب الثامن: في معرفة الضعفاء) وذكر تحته أشياء[2] أهملها الناظم.

ثالثاً: فات الناظم ما في «الاقتراح» (ص٢٨٥) عن المستخرجات: «ويعتني بألفاظ هؤلاء المخرّجين التي تدلُّ على شروطهم فيما خرّجوه» وهي لفتة مهمة، احتفل بها ابن حجر في «النكت على ابن الصلاح» (١/ ٣١١).

رابعاً: لم يتعرض الناظم إلى الأحاديث المتفق عليها، وأفراد البخاري وأفراد مسلم، إلى آخر الأحاديث الموجودة في آخر الكتاب.

• عناية العلماء بـ«نظم الاقتراح»:

اعتنى العلماء بكتاب العراقي هذا «نظم الاقتراح» وقد تتابعت جهودهم في شرحه والتعليق عليه، وهذا ما وقفت عليه من جهود لهم في هذا الميدان:

---

(١) سبق أن نبهت على دمجه هذا الباب مع مسألة تقدمت عن (المؤتلف) انظر ما تقدم (ص١٧).

(٢) من ضرورة معرفة القواعد الأصولية والتمييز بين الواجب والجائز والمستحيل العقلي والمستحيل العادي، وموقع هذا في النظم - لو حصل - قبل البيت رقم (٤٠٢).

الأول: ولي الدين أبو زرعة أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ولد المصنف)، (ت ٨٢٦ هـ).

ذكر تلميذه ابن حجر في «المجمع المؤسس» (٣/ ٥٠/ رقم ١٣٢٩) جُل مؤلفاته، وقال في آخر واحد منها: «من «شرح نظم الاقتراح» قطعة».

وقال التقي ابن فهد[1] في «لحظ الألحاظ» (٢٨٨) عنه: «وشرح قطعاً متفرقة من «نظم الاقتراح» لوالده».

وقال السخاوي في «الضوء اللامع» (١/ ٣٤٣): «وقفتُ على أماكن منه».

وقال السيوطي في «ذيل طبقات الحفاظ للذهبي» (ص٣٧٦) أيضاً في ترجمته: «وشرح «نظم الاقتراح» لأبيه» وهذه العبارة موهمة أنه شرح لجميع مباحثه، والحق أنه شرح مواضع متفرقة منه، كما سبق عن جمع، ويؤكده ما جاء على طرة النسخة الخطية[2] على لسان أبي زرعة نفسه، وهذا صورته: «قال ابن الناظم: ولي الدين أحمد في ترجمة والده الشيخ زين الدين عبد الرحيم العراقي لما عدّد مصنَّفاته. قال: و«نظم الاقتراح» للشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد، في أربع مئة وسبعة وعشرين بيتاً، وكنتُ شرحت منه مواضع متفرقة، عندما حضرت بحثه عليه.

قلت (ناسخ الأصل): وكتبت منها ما تيسّر لي من خطّه، وأرجو الله من فضله تمام شرحه، سالكاً طريقته إن شاء الله تعالى».

---

(١) وذكر في «اللحظ» (٢٣١) أيضاً في ترجمة (العراقي) الوالد «نظم الاقتراح»، وقال: «وشرح منه مواضع متفرقة ابنه شيخنا الحافظ أبو زرعة».

(٢) وصورتها مثبتة في (النماذج) المرفقة.

وقال الكتاني في «فهرس الفهارس والأثبات» (٢/ ١١١٩) في ترجمته (ولي الدين العراقي): «ومن تصانيفه ... والقطع المتفرقة على «نظم الاقتراح» لوالده».

الثاني: شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت ٩٠٢ هـ) له شرح على «نظم الاقتراح»، ذكره في «فتح المغيث» (١/ ٢٩٧)، قال عن «الاقتراح» لما ذكره العراقي في «ألفيته» (ص٧٤): «الذي نظمه الناظم وشرحته».

وسمّاه في «الضوء اللامع» (٨/ ١٦) وفي «إرشاد الغاوي» (ق٧٩/ أ): «الإيضاح في شرح نظم العراقي للاقتراح» وقال فيها: «في مجلد لطيف».

وذكره له أن ابن غازي في «فهرسه» (ص١٦٩) وعنه الكتاني في «فهرس الفهارس» (٢/ ٩٩٠)، وقال أيضاً: «في مجلد لطيف»، وكذا قال الشوكاني في «البدر الطالع» (٢/ ١٨٤) ونسبه له إسماعيل باشا البغدادي في «هدية العارفين» (٢/ ٢٢٠) وفيه: «الإيضاح في شرح الاقتراح للمنفلوطي».

قال أبو عبيدة: والسخاوي هو ناسخ الأصل[1] - كما سيأتي - وخطُّه معروف جيّداً لدي، لانشغالي بمصنفاته، وحققتُ - ولله الحمد - غير واحد منها، وجمعت أسماء مؤلفاته في كتاب مفرد، وراجعته من قريب، وزدت عليه، وصوّبت ما ندّ عني، واستفدتُ من تعقّبات بعض العلماء والمطلعين على فيه،

---

(١) لم يصرِّح باسمه فيه، ولا في فهرس المكتبة المودع فيها، ولم يتفطن لهذا من عرَّف به، فعلى الرغم من تجويد وتطويل العلّامة أحمد معبد - حفظه الله - النفس في التعريف به في كتابه «الحافظ العراقي وأثره في السنة» (٣/ ١٠٣٣-١٠٤٩) إلّا أنه ندّ عنه ذلك، ولا سيما أنه أورد المثبت على النسخة الخطية تحت (عناية العلماء بشرح «نظم الاقتراح») وذكر تحته أيضاً أن السخاوي شرحه، ولم يربط بين هذين الأمرين!!

وذكرتُ مصنفه هذا في كتابي «مؤلفات السخاوي» (ص٧٨-٧٩/ رقم ٥٧-ط الثانية/ مزيدة ومنّقحة)، ولم أظفر له بأي نسخة في فهارس دور الكتب الخطية، مع مروري بعدد كبير جداً منها، ولا قوّة إلّا بالله العظيم.

ويستفاد مما وجدناه بخطه على طرة النسخة الخطية - وتقدم كلامُه - أنه ضمَّن كلام أبي زرعة على مواضع من «شرحه لنظم أبيه» وسلك طريقته فيه، فكأنّ هذا الشرح جامعٌ للشرح السابق.

الثالث: بدر الدين محمد بن محمد بن أبي بكر المسعدي القاهري الأزهري الحنفي (ت بعد سنة ٩٠٠ هـ).

قال أبو المعالي محمد بن عبد الرحمن بن زين العابدين ابن الغزي في كتابه «ديوان الإسلام»[١] في ترجمة المذكور: «له «شرح على نظم الاقتراح» للعراقي ..».

الرابع: لصاحب هذه السطور شرح موجز عليه كتبه من رأس القلم، وسمّاه «البيان والإيضاح شرح نظم الاقتراح».

ووجدتُ في كتاب «جامع الشروح والحواشي» للأستاذ البحاثة عبد الله محمد الحبشي اليمني (١/ ٢١٠) تحت (الاقتراح) لابن دقيق العيد ذكراً لشرح السخاوي، وسمّاه «الإيضاح شرح الاقتراح» وقال على إثره: «ونظم الاقتراح» وسمى نظم العراقي وشرح ولده له، وذكر من ضمن من شرحه: جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ) وسمى كتابه «شرح نظم الاقتراح» للعراقي[٢].

---

(١) (المسعدي/ قسم الأنساب).

(٢) فاته ذكر «الجمع بين الموقظة والاقتراح» لعمرو عبد المنعم سليم، نشر دار ابن القيم، ودار ابن عفان.

ولي على صنيعه ملاحظتان:

الأولى: جعل كتاب السخاوي شرحاً لـ«الاقتراح» وهذا خطأ، وكتابه «شرح نظم العراقي»، كما قدّمناه عنه وعن غير واحد من مترجميه.

والأخرى: لا أدري ما هو مستنده في شرح السيوطي لـ«نظم الاقتراح»، وقد نظرت في مؤلفاته، وفيما أفرد فيها يخصّها بالتصنيف[1]، فلم أظفر بأثر، ولم أفز بخبر عن عنايته بـ«نظم الاقتراح»! ولا أراه إلّا وهماً!

• **توصيف النسخة الخطية المعتمدة في التحقيق:**

اعتمدتُ في تحقيق هذا «النظم» على نسخة وحيدة فريدة، لم يذكر في فهارس دور الكتب الخطية[2] له سواها، وهي تقع في ثمان ورقات، في كل ورقة لوحتان، متوسطة الحجم، وهي نسخة مقابلة، وأثبت الناسخ على جانب النظم أبياتٍ عديدة، ووضع عناوين المباحث في سطر مستقلٍّ بلون أحمر، ولم ترقّم الأبيات، ولا الفصول، ولم يضبط رسم الكلمات، وهي نسخة وقفية، أوقفها بعض سلاطين بني عثمان، فعلى طرتها خمسة أختام. فواحد منها رسمه:

---

(١) نظرتُ في الكتب الآتية: «مكتبة الجلال السيوطي»، سجل يجمع ويصف مؤلفات السيوطي لأحمد الشرقاوي إقبال، و«دليل مخطوطات السيوطي وأماكن وجودها» لحمد الخازندار ومحمد إبراهيم الشيباني، و«معجم مؤلفات السيوطي المخطوطة بمكتبات المملكة العربية السعودية العامّة» لناصر السلامة.

(٢) انظر – على سبيل المثال –: «الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط،الحديث النبوي الشريف وعلومه ورجاله» (٣/ ١٦٩٧) رقم (١١٥) الصادر عن مؤسسة آل البيت في أردننا المحروس، و«تاريخ الأدب العربي» لكارل بروكلمان (٦/ ٢٣٤-٢٣٥-ط الهيئة المصرية للكتاب).

«هذا وقف سلطان الزمان الغازي

سلطان خان سليم ابن السلطان مصطفى خان، عفى عنهما الرحمن».

وأثبت هذا الختم في أعلى يسار الورقة (٨/ أ).

وعليها أيضاً ختم هذا صورة ما فيه:

«من ممتلكات الفقير الحاج مصطفى جندمي غفر له».

وفي أعلى يسار الطرة تملّك آخر بخط اليد صورته:

«في نوبة الفقير لربه الكريم عبد الحليم

ابن أحمد الحليمي الفيومي عفى عنهما».

وتحت العنوان: «تملكه الفقير محمد آمين عفى عنه» ورسم توقيعه.

وهذه النسخة من محفوظات مكتبة لا له لي[1] باستانبول، تحت رقم (٣٩٢). وأثبت ختم المكتبة مع الرقم على الجانب اليمين من أسفل الطرة.

وأما العنوان، فهو على الطرة، وهذا رسمه:

«نظم كتاب الاقتراح لابن دقيق العيد، للحافظ زين الدين عبد الرحيم ابن العراقي تغمدهما الله برحمته آمين».

---

(١) انظر «دفتر كتب خانة لا له لي» (ص٣٣-ط دار سعادت سنة ١٣١١ هـ)، ضمن (كتب أصول الحديث) الكتاب قبل الأخير، ولا يوجد فيه معلومات عن المخطوط سوى رقمه في المكتبة! وأسست هذه المكتبة سنة (١٢١٧هـ) أيام السلطان عبد الحميد خان الثاني.

وبخط الناسخ عليه:

«قال ابن الناظم ولي الدين أحمد في ترجمة والده الشيخ زين الدين عبد الرحيم العراقي لما عدد مصنَّفاته، قال: و«نظم الاقتراح» للشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد في أربع مئة وسبعة وعشرين بيتاً، وكنتُ شرحتُ منه مواضع متفرقة عندما حضرت بحثه عليه».

قلت: وقد تتبعت أنا هذه القطع المفرقة من «شرحه»، وكتبت منها ما تيسّر لي من خطّه، وأرجو الله من فضله تمام «شرحه»، سالكاً طريقته إن شاء الله تعالى».

ولا ندري شيئاً عن هذا الشرح، ولا عن طريقة الولي أبي زرعة ولا عن طريقة المتابع له فيه، وهو ناسخ هذا الأصل، ولكنه يا ترى من هو؟ إنه الإمام محمد بن عبد الرحمن السخاوي بيقين، وإن لم يرد له ذكر في هذا الأصل، فهو – كما سبق – ممن شرح هذا «النظم»، والذي جعلني أجزم بأنه هو: خطُّه المعروف لدي – وهو مما لا يخفى على المشتغلين بتراث السخاوي رحمه الله تعالى– وسأثبت في النماذج المرفقة من النسخة المعتمدة، ونماذج أخرى بخطه، ليتسنى للقارئ أن يقارن بينها، ويقف على ما توصّلتُ إليه بالدليل والبرهان، إذ التطابق حاصل بين النموذجين، والله الموفِّق والهادي.

وأما بداية المخطوط، ففيه ما صورته:

«بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله على سيد المرسلين محمد وآله وصحبه وسلم» ثم بدأ بالنظم.

ولم يُذْكَر في آخره شيءٌ غير ختم النظم، فهو مهمل التأريخ، وإن كان ظاهراً أنه بعد وفاة العراقي، لقول الناسخ عنه وعن ابن دقيق العيد في العنوان «تغمدهما الله برحمته».

• **عملي في التحقيق:**

يتلخّص عملي في نشر هذا النظم بالآتي:

أولاً: رقَّمت أبيات النظم برقم متسلسل، وكذا عناوينه (فصول الكتاب).

ثانياً: ضبطت متن النظم وشكلتُه.

ثالثاً: علَّقتُ تعليقاتٍ موجزةً، ووثَّقت النصوص التي أشار إليها الناظم.

رابعاً: ميّزت زيادات الناظم (العراقي) على أصله «الاقتراح»، وتقديمه وتأخيره في مادّته.

خامساً: اعتنيت بما وقع لناسخه (السخاوي) من سقط أو تحريف.

سادساً: شرحتُ ما يمكن لبسه وعدم فهمه على المعتني بحفظه.

سابعاً: ذكرتُ الفروق العلمية بين ما في «النظم» وما في «الاقتراح».

ثامناً: عرفت بهذا النظم ونسخته الخطية وشروحه العلمية، في مقدمة التحقيق.

تاسعاً: لم أترجم للعلّامة العراقي صاحب «النظم» لشهرته عند الطلبة الذين يعتنون بمثل هذه المنظومة.

ولا بدّ من التنويه من استفادتي مما كتبه العلّامة أحمد معبد عبد الكريم في كتابه القيم «الحافظ العراقي وأثره في السنة»، فقد أفاد وأجاد في التعريف بهذا النظم، على الرغم أنه لم يقف إلّا على نماذج منه نُسِخَت له، وأكملتُ ما فاته،

وسددتُ ما ندّ عنه، فالكمال لله وحده، ويكفي أن لـه فـضل الـسبق بـالتعريف والتنبيه على أهمية هذا «النظم»، ووجود نسخة خطية منه.

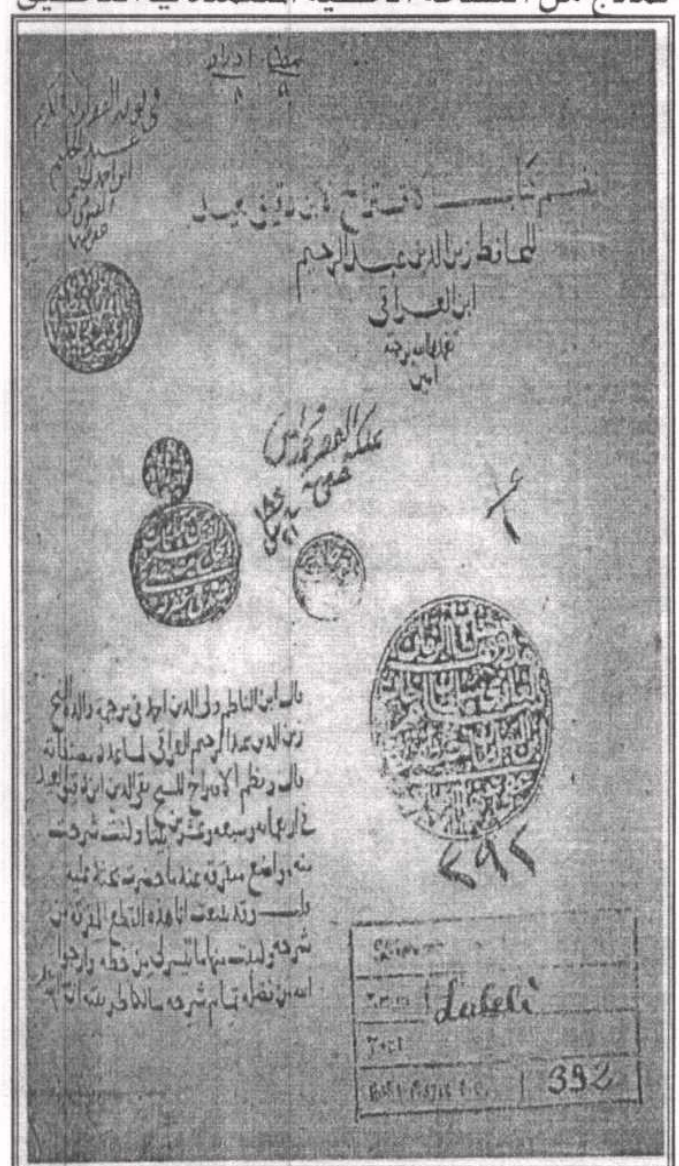
وأخيراً، هذا جهد المقلّ، ولولا كثرة الأشغال، وتزاحم الأعـمال، لانـشغلت بشرح موجز من غير إمهال ولا إهمال على استعجال[1]، وإلى الله المشتكى مـن تكدر البـال. وأرجـو الله سـبحانه حـسن الفعـال، وجـودة الأقـوال، وصـالح الأعمال، وأن ييسر لهذا «النظم» مـن يـشرحه عـلى وجـه يليـق بـه مـن الإتقـان والكمال، والحمد لله وحده على ما تمّم وأعان، ويسَّر تحـصيله، والعمـل بـه عـلى وجه حثيث، وإظهاره لمحبّي علم الحديث، وأسأله سبحانه أن يثقّل به الموازين، وأن يكتب لنا فيما قدّمناه وعلقّناه الأجرين، فهو - سـبحانه - الكـريم الجـواد، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

وكتب
أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان
الأردن - عمان
قبيل ظهر الرابع من رجب الفرد
سنة ألف وأربع مئة وسبع
وعشرين من هجرة النبي ﷺ

---

(١) وقد فَعلتُ - ولله سبحانه وحده المنّة والفضل - فقد يسّر لي أن أشرحه في مجالس طويلة معدودة، وهو شرح متوسط، اعتنيت فيه بما رأيته قوياً ومعتمداً، وركّزت فيه على المقارنة بينه وبين ما في «الاقتراح» من زيادة وإيضاح، وهمي فيه - إن شاء الله تعالى - تقريبه لقارئيه، والراغبين في حفظه، وإيقافهم على معاني الأبيات بإجمال، وتنبيههم على ما يحتمل من اختلاف في المسائل التي فيها أقوال، وهو جدير بذلك، والله الموفق والمسدد.

نماذج من النسخة الخطية المعتمدة في التحقيق



نظم كتاب الاقتراح لابن دقيق العيد
للحافظ زين الدين عبد الرحيم
ابن العراقي

صورة من ورقة الغلاف من النسخة المعتمدة في التحقيق

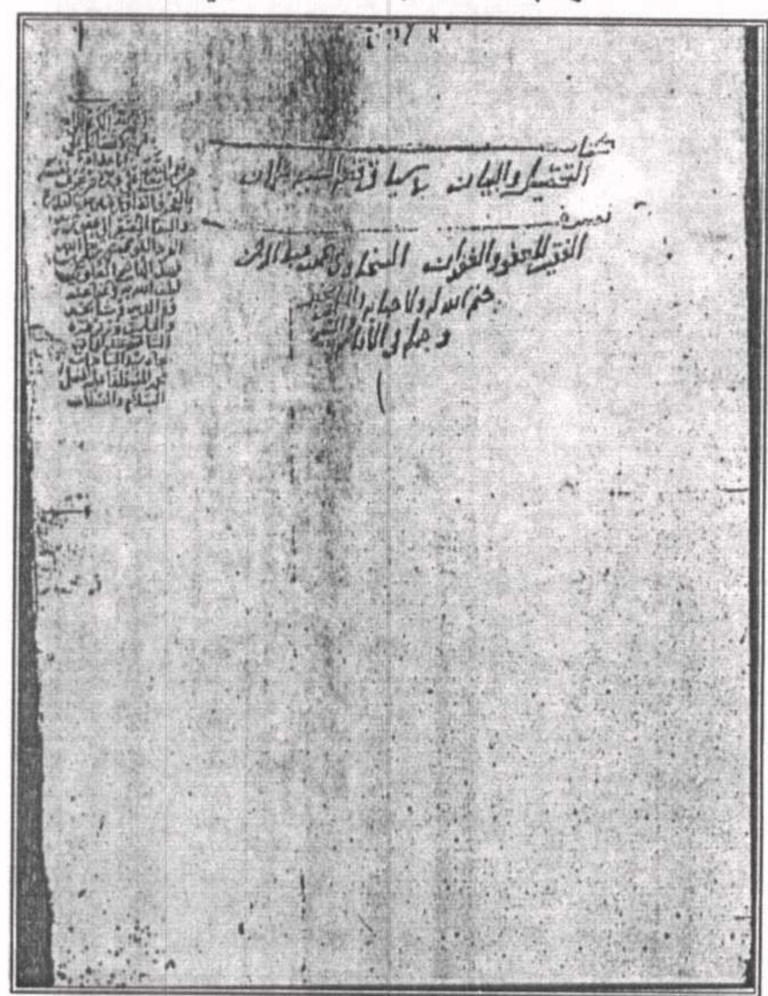
وهي بخط المحدِّث شمس الدين السخاوي

صورة عن الورقة الأولى من النسخة المعتمدة في التحقيق

وهي بخط شمس الدين السخاوي

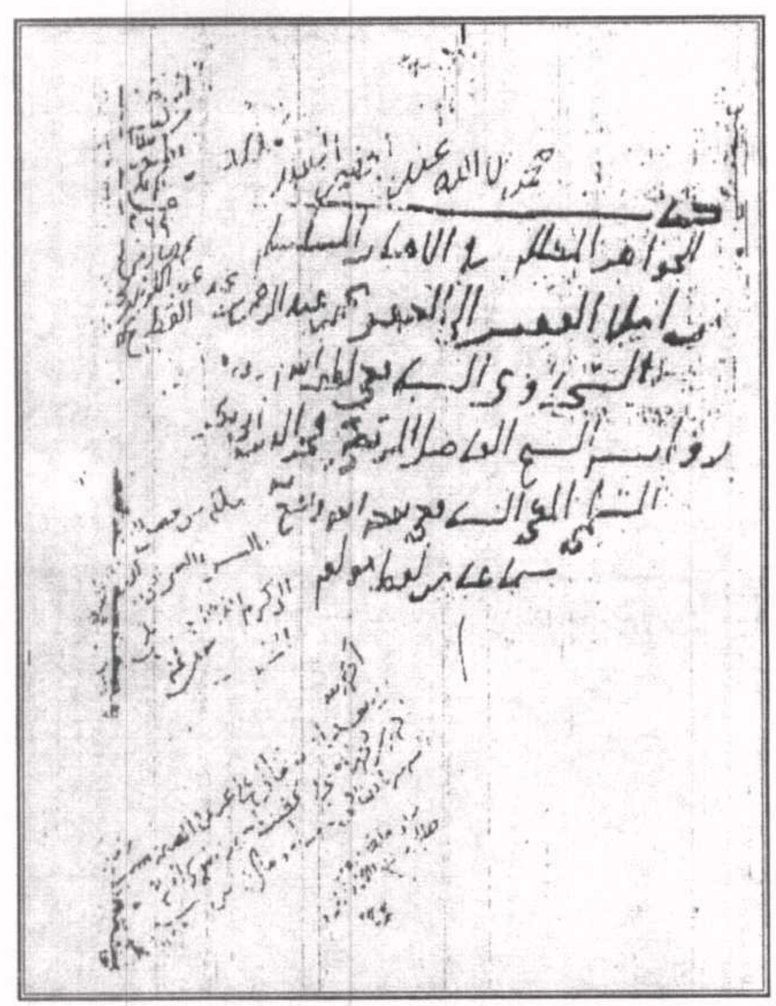
صورة عن الورقة الأخيرة من النسخة المعتمدة في التحقيق

نماذج من خط السخاوي للمقارنة مع ما في النماذج الملحقة من النسخة المعتمدة في التحقيق ليتبيَّن للمقارن بدقة أنها بخط السخاوي أيضاً



صورة غلاف «التحصبل والبيان» بخط السخاوي

وعلى يسار العنوان تملك باسم جار الله بن فهد



صورة غلاف النسخة الباكستانية من «الجواهر المكللة» بخط السخاوي

صورة من كتاب «عمدة المحتج في حكم الشطرنج»

والإلحاقات بخط الحافظ السخاوي

نظم كتاب الاقتراح

لابن دقيق العيد

للحافظ زين الدين عبد الرحيم ابن العراقي

قرأه وقدَّم له وعلَّق عليه

أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان



بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيد المرسلين، محمد وآله وصحبه وسلم.

١ – [المقدمة][(١)]

١ – يقـــولُ بعـــدَ حَمْـــدِهِ لِرَبِّـــهِ ... مُـــصلِّيًا عَـــلَى النَّبـــيْ وصَـــحبهِ

٢ – عبـدُ الـرحيم بـنُ الحـسينِ الآمـلُ ... نَظْـمَ كتـابِ الاقـتراح ليـسْهُلُ

٣ – فـــإن يَجِـــيْ ضـــميرٌ او فعـــلٌ ولَمْ ... يُـذكَرْ لـه اسـمٌ نحـوُ عنـهُ وَجَـزَمْ

٤ – أو أُطلِـقَ الـشيخُ فَـمَا مَقـصُودِي ... في الكـــلِّ إلاَّ ابـــنُ دقيـــقِ العِيـــدِ

٥ – ورُبَّـــما قـــدَّمتُ للمناسَـــبَةْ[(٢)] ... وربَّـــما زِدتُ لأَمْـــرٍ ناسَـــبَه

٢ – الصَّحِيحُ

٦ – حـــدُّ الـــصَّحيحِ أَنْ يكـــونَ عَـــدْلاَ ... ذا يَقْظَـــةٍ راويـــهِ ثـــمَّ مَـــنْ لاَ

٧ – يَحـــتجُّ بالمرسَـــلِ زادَ مُـــسنَدَا ... زادَ أُولُـــو الحـــديثِ أنْ لاَ يُوجَـــدَا

٨ – ذا عِلَّـــةٍ وذا شُـــذُوذٍ واحْـــدُدِ ... بـــذا الـــصَّحيحَ باتفـــاقٍ تَرشُـــدِ

٩ – وإن تُـــرِدْ أَصَـــحَّهُ فَـــصَحِّحِ ... كـــما رأَى الجُعفـــيُّ مـــا للأصـــبَحي

١٠ – عـــن نـــافعٍ بـــما رَوَى عـــن سيِّدِهْ ... وقيـــلَ بـــل أيُّـــوبُ عـــنْ مُحَمَّـــدِهْ

١١ – هـــو ابـــنُ ســـيرينَ عـــنِ الـــسَّلمَانِي ... أيْ عَـــن عـــليٍّ أحـــدِ الأرْكَـــانِ

١٢ – وبعضُهم يَرَى ابنَ عـــونٍ مَوضِـــعَا ... أيـــوبَ والـــبعضُ يَـــرَى مـــا وَقَعَـــا

---

(١) من إضافتنا على الأصل.

(٢) فعل ذلك في عدّة أبيات، انظر التعليق على الأبيات (٧١، ٧٢، ١١٢-١١٤، ٢٧٤، ٢٧٨-٣٤١).

١٣- مما رَوَى الأعمشُ عن إبراهمَا ... عن ابنِ قيْسٍ عن كُتَيْفِ العُلَمَا

٣- الحَسَنُ

١٤- واضطربتْ أقوالُهُمْ في الحسنِ ... فقال حَمْدٌ: وَهْوَ غيرُ بيِّنِ

١٥- هُوَ الذي مَخْرَجُهُ قد عُرِفَا ... واشتَهرتْ رِجالُهُ بلا خَفَا

١٦- قَالَ له: كذا الصَّحيحُ فاشتُرِطْ ... ما لَمْ يكنْ يبلُغُهُ لا يَختَلِطْ

١٧- وَهْوَ الذي يَقبَلُهُ الجمهورُ ... وفيهِ إشكالٌ لهُ مَذْكُورُ

١٨- بأنَّ أوصافَ القَبُولِ إنْ تكُنْ ... فيه بوجهٍ ما فصَحِّحْهُ وإنْ

١٩- لَمْ يَكُ لم يَقبَلْهُ إلاّ أن يُرَدْ ... في الاصطلاحِ فَهْوَ غيرُ مُسترَدْ

٢٠- وعن أبي عيسى: هُوَ الذي وَرَدْ ... من غيرِ وَجْهٍ ثمَّ ليسَ في السَّنَدْ

٢١- مُتَّهَمٌ بكَذِبٍ وَسَلِمَا ... فيه من الشذوذِ واستُشكلَ مَا

٢٢- حسَّنَهُ مَعْ كونِهِ لا يُعرَفُ ... إلاَّ بوجهٍ واحدٍ إذ يُوصَفُ

٢٣- وقيلَ: ما ضعفٌ قريبٌ مُحتَمَلْ ... فيه وما ضبطٌ بذا الحدِّ حَصَلْ

٢٤- وابنُ الصلاحِ قال أمعنتُ النَّظَرْ ... فبانَ مِنْ كلامِهِمْ لِيْ وَظَهَرْ

٢٥- أنَّ لهُ قِسمَيْنِ قسمٌ نَزَّلَا ... عليهِ قولَ الترمذيِّ وعَلَى

٢٦- ثانيهما نَزَّلَ قولَ حَمْدِ ... وزادَ في القسمينِ عندَ الحَدِّ

٢٧- سلامةً مِنَ الشذوذِ والعِلَلْ ... ونُكْرَةٍ والشَّيخُ في الأخذِ حَمَلْ

٢٨- واستَشكَلوا وَصْفَهُمْ لِمَتْنِ ... مُعَيَّنٍ بصحةٍ وحُسْنِ

٢٩- وابنُ الصلاحِ قال: ذا بنسبةِ ... لِسَنَدينِ أو بِحَسَبِ اللُّغَةِ

٣٠- وردَّهُ الشيخُ بفرْدٍ وُصِفا ... بذاك والثانيْ بأَنْ لَوْ عُرِّفَا

٣١- باللُّغويْ لكانَ بعضُ ما وُضِعْ ... يُوصَفُ بالحُسْنِ وذاكَ مُمْتَنِعْ

٣٢- قـال: وَقَوْلِـيْ في الجَـوابِ إنَّـهُ ... يُعلَـمُ مِـنْ صِـحَّةِ مـتْنِ حُـسْنُهُ

٣٣- ولـيس في الحُـسْنِ قُـصورٌ يوجَـدُ ... عـن صِـحَّةٍ إلاَّ إذا ينفَـرِدُ

٣٤- فـالحفظُ والإتقـانُ لا يُنَـافي ... صِـدْقًا ففـي الحُـسْنِ عمـومٌ وافي

٣٥- وفي كـلامِ الأقـدمينَ الحَـسَنُ ... في مَوضِـعِ الـصحيحِ وَهْـوَ حَـسَنُ

٣٦- قال ابنُ سَيِّدِ النـاسِ بعـدُ مُنكِـرَا ... لـيسَ أعـمَّ إذْ أبـو عيـسى يَـرَى

٣٧- مجيئَـهُ مـن غـيرِ وجـهٍ بـلْ رجَـحْ ... أنْ بـانفرادِ الحُـسْنِ يـأتي المـصطلحْ

٤- الضَّعِيفُ

٣٨- أمَّـا الـضعيفُ فَهْـوَ مـا لم يَـصِلِ ... للحَـسَنِ والأَضْـعفَ منـهُ فـصِّلِ

٣٩- مـا ضَـعُفَ[1] الإسـنادِ للـصِّدِّيقِ ... مـا جـا عـن صَـدَقَةَ الـدَّقِيقِيْ

٤٠- عـن فَرْقَـدٍ عَـن مُـرَّة والأوْهَـى ... للعُمَـرِيِّينَ حـديثٌ يُنْهَـى

٤١- إلى مُحَمَّـدِ بـنِ قاسـمٍ بـما ... عـن أَبِـهِ عـن جَـدِّهِ عَـزْوًا نَمَـى

٤٢- وأضـعفُ الطُّـرْقِ إلى عـليِّ ... عمـرُو بـنُ شَـمْرٍ أيْ عـنِ الجعفـيِّ

٤٣- عن حـارثٍ عنـه وأوهـى الطُّـرُقِ ... إلى ابـنِ مـسعودٍ حـديثٌ قـدْ رُقِـي

٤٤- إلى شريـكٍ عـن أبي فَـزَارَةْ ... عـن أبيْ زَيـدٍ أخـيْ الجهالـةْ

٤٥- ولأبيْ هُرَيْـرَةَ الـسِّرِيُّ ... بـما روى داود ذا الأوديُّ

٤٦- عـن أبِـهِ عنـهُ بِـهِ يَرْوِيـهِ ... وأنـسٌ داودُ عـن أبيـهِ

٤٧- مُحَـبَّرٍ أي: عـن أبـانَ عنـهُ ... ولابنـةِ الـصِّدِّيقِ مـا جـا منـهُ

٤٨- للحارثِ بنِ شبْلٍ أيْ في البـصرةِ ... عـن أم نعـمانَ عـن الـصِّديقةِ

(١) كذا في الأصل! ولعل صوابه: «فَأَضْعَفُ».

٤٩- وأهـلِ مَكَّـةَ فعبـدُ الله — هـو ابـنُ مَيمُـونِ بـلاَ اشـتِبَاهِ
٥٠- أي عن شهابِ بنِ خِـرَاشٍ أَسـلَمَا — ذاك إِلَى الخُـوزِيِّ أي إبراهِمَـا
٥١- بـما رَوَى عِكْـرِمُ عـن مـولاهُ — وللِيَمانِيِّـينَ مَـا رَوَاهُ
٥٢- العـدَنِيُّ حَفـصُهُم عَـن حَكَـمِ — ابـنِ أبـانَ العَـدَنِيْ عَـن عِكْـرِمِ
٥٣- ومـصرَ أولادُ ابـنِ رِشْـدِينَ وَهُـمْ — أحمـدُ عَـنْ محمـدٍ وجَـدُّهُمْ
٥٤- حجـاجُ أيْ عنـهُ رَوَى عـن قُـرَّةِ — عَـن كُـلِّ مَـن عنـهُ رَوَى في نُـسخَةِ
٥٥- والـشامِ مَـا أَتَـى عـنِ المـصْلُوبِ — محمـدِ بـنِ قـيسٍ المكـذُوبِ
٥٦- عن ابـنِ زَحْـرٍ عـن علـيِّ الـشَّامِي — عـن قاسـمٍ أي عـن أَبي أُمَـامِي
٥٧- وفي خُراسـانَ فـأَوْهَى مَـا وَقَـعْ — ابـنُ مليحَـةَ لِنَهـشَلٍ رَفَـعْ
٥٨- بما رَوَى الضَّحَّاكُ عـن حَـبْرِ الـزَّمَنْ — أَعنِـي ابـنَ عبَّـاسٍ فَهَـذا مَـا وَهَـنْ

٥- المرسَل

٥٩- ما سـقَطَ الـصَّاحبُ منـه المرسَـلُ — وقيـلَ رَاوٍ والـشَّهيرُ الأولُ

٦- المُنقَطِع والمُعْضَل

٦٠- وسَـقْطُ غـيرِ الـصاحبِ فـالمنقطِعْ — واثنـينِ مِـنْ أيٍّ فَمُعـضَلٌ سُـمِعْ

٧- المقطُوع

٦١- وَإِنْ تَقِفْ بـدُونِ مَـنْ قَـدْ صَـحِبَا — شـيئاً فمقطـوعٌ بهـذا لُقِّبَـا

٨- المَوقُوف

٦٢- وَإِنْ تقِـفْ بـصاحبٍ مِـنْ قـولِ — فإنَّـهُ الموقـوفُ أوْ مِـنْ فِعْـلِ

٩- المَرفُوعُ

٦٣- وسـمْ بـالمرفوعِ قـوْلَ المصطفَى ... وفِعلَـهُ كَـذاكَ تقْريـرٌ كَفَـى

١٠- الموصُولُ

٦٤- وسـمِّ بالموصـولِ مـا قـدْ سَـلِمَا ... مِـنَ انقِطَـاعٍ كيـفَ كـانَ مِـنهُمَا

١١- المُسنَدُ

٦٥- وكـلُّ مَـا وَصَـلتَهُ ورُفِعَـا ... فمـسندٌ قيـلَ وَلَـوْ مُنقطِعَـا

١٢- الشَّاذُّ والمُنْكَرُ

٦٦- وذو الـشُّذُوذِ مـا خِلافَـهُ نَقَـلْ ... ثقـاتُهم أو فـردُ مَـنْ لا يُحتَمَـلْ

٦٧- ومُنكَـرٌ كَهُـو وقيـلَ: الفَـرْدُ ... وذا بـأفرادِ الـصَّحيحِ رَدُّوا

١٣- الغَريبُ والعَزيزُ والمَشهُورُ

٦٨- ولهُـمُ الغَريـبُ مَتْنًـا أو سَـنَدْ ... مُطلَقًـا أَوْ مُقيَّـدًا إذا انفَـرَدْ

٦٩- راوِيُّـهُ عـن واحـدٍ لا مُطْلَقَـا ... فـذا غريـبٌ عـن فـلانٍ صَـدَقَا

٧٠- عليـه الامـران كـذا انفـردَ بـهْ ... فـلانٌ عـن فـلانَ أمـرٌ مُـشتَبِهْ

٧١- وَلابـنِ منـدةَ الغريـبُ يَقَـعُ ... لواحـدٍ عـن الإمـام يُجمَـعُ[1]

٧٢- حديثُـهُ، واثنـانِ أو ثلاثـةِ ... عنـه العزيـزُ ويَـلِي ذا الـشُّهْرَةِ

---

(١) موقع هذا البيت والذي يليه في كتاب «الاقتراح» بعد البيت الآتي برقم (٢٧١).

١٤- المُسَلْسَلُ

٧٣- وما أَتَى إسنادُهُ بِصِفَةِ ... مُسَلسَلٌ إنْ كُلُّهُ بِصِيغَةِ

٧٤- وتارةً يكونُ ذاكَ أكثَرَا ... كأوليةٍ عَلَى ما اشتَهَرَا

٧٥- وسَلْسَلَ الكلَّ أبو نصرٍ وفي ... ذاك اتِّصالٌ واقتداءٌ اقتُفِيْ

١٥- المُعَنْعَنُ

٧٦- وما أَتَى مِنْ مُسْنَدٍ مُعَنْعَنِ ... بعَنْ فمَردُودٌ إذا لم يُمْكِنِ

٧٧- لِقَاءُ مَنْ عَنعَنَه واشتَرَطَا ... ثُبوتَهُ بَعضُهُمُ وَغَلَّطَا

٧٨- مسلمٌ الثانِيَ والمَقِيسُ ... أنْ لاَ يكونَ فيهمُ تَدْلِيسُ

٧٩- فَإنْ يَكُنْ رُدَّ على الصَّحيحِ ... حتَّى يَبِيْنَ الوصلُ بالتَّصْرِيحِ

٨٠- لكنَّ ذاكَ في كثيرٍ يَعسُرُ ... وفِي اطِّلاعِ الأقدمينَ نَظَرُ

١٦- التَّدْلِيسُ

٨١- وَمَن رَوَى عَن رَجُلٍ شَيئاً وَمَا ... كان سَمَاعًا مِنهُ لكنْ أَوْهَمَا

٨٢- بقَالَ أو رُوي ونَحْوِ ذينِ ... فذاكَ تدليسٌ بغيرِ مَيْنِ

٨٣- وبعضُهُ يَقْدَحُ حيثُ يُفعَلُ ... لكونِ مَنْ أَسقطهُ لا يُقْبَلُ

٨٤- أَمَّا إذا أَوْهَمَ بالعُلُوِّ ... أو كثرةِ الشُّيوخِ حيثُ يَرْوِي

٨٥- عن واحدٍ عَلَى وُجُوهٍ أو بَلَدْ ... كحلبٍ يُريدُ حَارَةً فَقَدْ

٨٦- أُجيزَ إذْ مَقْصِدُهُ الإغرابُ ... وما الذِي وَرَّى بهِ كذَّابُ

٨٧- ومنهُ ما يَخفَى كقولِ البَصرِيْ حدَّثنا يُرِيدُ أهلَ المِصْرِ

٨٨- وللسَّبيعِي مَا فُلانٌ ذكرَهْ لكنْ فُلانٌ دُلسَةٌ مُستَنكَرَهْ

٨٩- والجهلُ بالمعرُوفِ والتَّزيُّنُ مَفسَدَةٌ لهُ وَقَدْ يُفَطَّنُ

٩٠- قلتُ[1]: ومنه دُلسَةُ التَّسْوِيَةِ يأتِي لِمَا يَسمَعُهُ مِن ثِقَةِ

٩١- عن رَجُلٍ مضعَّفٍ فَيُذْهِبُ ذاكَ الضعيفَ منه ثُمَّ يَنسِبُ

٩٢- ذاكَ لِشيخِهِ وَذا شَدِيدُ بقيةٌ سَوَّاهُ والوَلِيدُ

١٧- المُضْطَرِبُ

٩٣- وَمَا أَتَى مِنْ أَوْجُهٍ بخُلْفِ مُضطَرِبٌ ومُوجِبٌ للضَّعْفِ

٩٤- فإن يَكنْ بعضُ الوُجُوهِ أمْكَنَا بقُوَّةٍ فَاحكُمْ لَهُ أَوْ أَمْكَنَا

٩٥- الجمعُ كالإبهامِ والتَّعْيِينِ فَواضِحٌ أو لِمُعيَّنَيْنِ

٩٦- لمشكِلٍ يجوزُ أن يكونَ قَدْ رواهُ كُلٌّ أو فَوَاحِدٌ فَقَدْ

٩٧- فإِنْ يَكُونَا ثِقَتَيْنِ لَمْ يُبَلْ بمقتضَى الفِقْهِ مَعَ الأصولِ بَلْ

٩٨- غيرُهُمْ يقُولُ بل يَدُلُّ ذَا عَلَى انتفاءِ ضَبطِهِ ثُمَّ إذا

٩٩- دَلَّ دَلِيلٌ أنَّ ذاكَ عنهُمَا بأَنْ رَوَاهُ مَرَّةً كَذا فَمَا

١٠٠- ذاكَ اختلافٌ فيه أمَّا الضَّعْفُ فِي رَاوٍ مِنَ اثْنَيْنِ فَذُو تَوَقُّفِ

١٠١- هَلْ هوَ للعدلِ أو الجَريحِ[2] أَوْ لهُمَا وافْزَعْ إِلَى التَّرجيحِ

---

(١) هذا البيت واللذان يليه من زيادات الناظم على «الاقتراح».

(٢) أثبت ناسخ الأصل (السخاوي) بحذاء هذه الكلمة: «المجروح».

١٨- المُدْرَجُ

١٠٢- ولَفظُ راوٍ في الحديثِ مُدْرَجُ مِنْ غيرِ فَصْلٍ مِنهُ (فَهْوَ) المُدرجُ
١٠٣- وكَثُرَ استدلالُهم بمتنِ جاء مفصَّلاً وهذا ظنِّي
١٠٤- ذُو قُوَّةٍ فِي آخِرٍ وضَعْفِ فِي أوَّلٍ وَوَسَطٍ وَعَطْفِ

١٩- التَّمييزُ بينَ ألفاظِ الأَدَاءِ

١٠٥- يقولُ مَنْ مِنْ لَفظِ شيخٍ يَسْمَعُ مُنفَرِدًا حَدَّثني ويَجمَعُ
١٠٦- إنْ كانَ فِي جَمَاعةٍ قلتُ: كَذَا في اثنينِ(١) ثُمَّ بَعضُهُمْ أَجَازَ ذَا
١٠٧- في العَرْضِ واستُبعدَ والإخبارُ عَمّ وصالحٌ لِذا وذَا كما جَزَمْ
١٠٨- ومالكٌ سوَّى وَفِي الإجَازَةْ أطلَقَهُ بعضٌ وبعضٌ مَازَه
١٠٩- بقولِهِ أجَازَهُ والشيخُ لَمْ يَرَهْ بإطْلاَقٍ وَلاَ قَيْدٍ أَلَمّ
١١٠- والجمعُ والإفرادُ كالتَّحديثِ قلتُ: وجُمهورُ أولِي الحديثِ
١١١- يختارُ الافرادَ لِمَنْ قَد قَرَءَا كحاكمٍ وابنُ الصَّلاحِ ذا رَأَى
١١٢- ومَن يَقُلْ سمعتُ في العَرْضِ فَلاَ وجهَ لَهُ إلاَّ إذا مَا شُمِلاَ(٢)
١١٣- في الاصطلاحِ لا بوضعٍ فَرْدِ وبعضُهُمْ قرَّبهُ بالقَيْدِ
١١٤- قراءةً عليهِ والمترجِمُ يُطْلِقُهُ مُصطلَحًا وعَمَّمُوا
١١٥- والأقدَمُونَ للسَّماعِ استَعمَلوا أنبأنا والآخِرُونَ يَجعَلوا
١١٦- مدلولَه إجازةً واستُبعِدَا إلاَّ إذا كانَ اصطلاحًا جُدِّدَا

---

(١) قوله: «قلت: كذا في اثنين» من زيادات الناظم.

(٢) هذا البيت واللذان يليه موقعهم في أصل الكتاب بعد بيت رقم (١٣٧).

٢٠- المَوْضُوعُ

١١٧- ولْهُمُ الموضوعُ وَهْوَ المُخْتَلَقْ ... ولْهُمْ فِي حُكْمِهِ بِهِ طُرُقْ
١١٨- ترجِعُ للمَرْوِيْ وحالِ النّاقِلِ ... كقولِ بعضٍ في جوابِ السَّائِلِ
١١٩- عن كذبِ الشيخِ بما يَعْرِفُهُ ... قالَ إذا رَوَى حديثاً مَتْنُهُ
١٢٠- لا توكلُ القَرعَةُ حتَّى تُذبَحَا ... وكغِيَاثٍ إذْ رَوَى فافتُضِحَا
١٢١- ذكرَ الجناح في حديثِ «لا سَبَقْ» ... إذ لعبُ الحمامِ للمهديْ اتَّفَقْ
١٢٢- كذا بالاقرارِ به واستشكَلَهْ ... الشيخُ بلْ نَرُدُّهُ لَن نَقْبَلَهْ

٢١- المَقْلُوبُ

١٢٣- وَسَمِّ بالمقلوبِ مَا راوٍ جُعِلْ ... مكانَ معروفٍ لِمتْنٍ قدْ نُقِلْ
١٢٤- لطلبِ الإغرابِ والفقيهُ قدْ ... يُجَوِّزُ الأمرينِ إذْ كلٌّ وَرَدْ

٢٢- كَيفيَّةُ السَّماعِ والتَّحمُّلِ

١٢٥- وقَبِلُوا مَا حَمَلَ الصَّبِيُّ أَوْ ... كافرٌ او مُفَسِّقٌ ثُمَّ رَوَوْا
١٢٦- بَعدَ زَوَالِ العُذْرِ كَابنِ مُطْعِمِ ... سَمَاعَهُ للطُّورِ غيرَ مُسلِمِ

٢٣- مَتَى يَصِحُّ سَمَاعُ الصَّغِيرِ

١٢٧- وجَعَلُوا السَّماعَ بالخمسِ حَصَلْ ... وقَبلَهُ الحضورَ إذ فيها عَقَلْ
١٢٨- محمودُ المَجَّةَ وَهْوَ ذُو نَظَرْ ... والفَهْمُ والتمييزُ فَهْوَ المعتَبَرْ

٢٤- التعابير في التصانيف

١٢٩ - واصطَلَحُوا أَخيرًا ان يصَرَّفوا فيمَن أَتى مِنَ الرواةِ يخلُفُ
١٣٠ - روايةً للكُتُبِ المصَنَّفَةْ لكنْ أتَوْا بلَفظِها مُؤتَلِفَةْ
١٣١ - وفيه بَحثَانِ له فالأوَّلُ كيفَ يُزادُ غيرُ شيءٍ يَحمُلُ[١]
١٣٢ - مِنَ النُّعُوتِ والتَّواريخِ وَمَا شاكلَ مِمَّا لَمْ يَكُنْ قد تُرْجِمَا
١٣٣ - وفي الأصُولِ مَنْ بمعنىً روي لم ينتقِصْ ولَم يَزِدْ فِي المَرْوِي
١٣٤ - والثانِ هَلْ مَن يَستَنِصُّ الكُتُبَا لفظاً هُوَ استحسانٌ ام قد وَجَبَا
١٣٥ - وفي كلامِ بعضِهِمْ ما يُشعِرُ بأنَّهُ مُمتنِعٌ فيُحظَرُ
١٣٦ - تغييرُ تصنيفٍ وإنْ كانَ لَهُ النَّقْلُ بالمعنَى وردَّ قولَهُ
١٣٧ - إذ يَلزَمُ التغييرُ فيما نَقَلوا[٢] إلى التَّخاريجِ ولم يُفصِّلُوا

٢٥- مَنْ نَسَبَ الشَّيخَ فِي أوَّلِ الجُزْءِ

١٣٨ - والأقدَمُونَ يَنسبُونَ الشيخَ فِي أوّلِ مَتْنٍ ثُمَّ فِي المُرْتَدِفِ
١٣٩ - يَأتونَ باسمِهِ فقط وهَلْ لَنَا إتمامُ مَا بعدُ فَمَن مَنعَنَا
١٤٠ - النقلَ بالمعنَى فلاَ ويُمكِنُ جوازُهُ إن جازَ ثُمَّ الأحسَنُ
١٤١ - فـ(قيل)[٣] بـ(يعني) أو بـ(هُوَ) وقد ذهَبْ أكثرُهُم بِحِلِّ إتمامِ النَّسَبْ

---

(١) حذف في الأصل، والأنسب «يُحْمَل».

(٢) في الأصل: «نقل»!

(٣) مثبتة في الأصل. وصوابه: «فيه بيعني».

٢٦- النُّسَخُ التي إسنادُهَا وَاحِدٌ

١٤٢- نسخةُ همامٍ ونحوُهَا لَنَا أنْ نُفْرِدَ البعضَ بِمَا حَدَّثنا

١٤٣- الشيخُ بالإسنادِ مَجْمُوعًا وَفِي مسلمٍ القيدُ بـ(منها) واصْطُفِي

٢٧- الاقتصارُ عَلَى بَعْضِ الحَدِيثِ

١٤٤- والاقتصارُ مَنعُهُ حيثُ[1] ذَهَبْ مَعْنًى وإلاَّ فالجوازُ أقربْ

١٤٥- قلت[2]: وخصَّ ابنُ الصلاحِ الحِلَّا بعالِمٍ عَلَى الصَّحيحِ نُقِلاَ

١٤٦- وإنْ بتَغييرِ سِوَى المعْنَى وَرَدْ ففيهِ خُلْفُ النَّقلِ بالمعنى اطَّرَدْ

٢٨- تَقْدِيمُ المَتْنِ عَلَى السَّنَدِ

١٤٧- مَنْ سَمِعَ الحديثَ قبلَ السَّنَدِ فَهَلْ لَهُ بِسَنَدٍ أنْ يَبْتَدِيْ

١٤٨- جَوَّزَ بعضُ الأقْدَمِينَ ذا وَذا مِنَ الرِّوَايَةِ لمعنًى أُخِذا

٢٩- إذَا سَمِعَ مِنْ شيخٍ إسنادَ كتابٍ جُمْلِيّاً

١٤٩- وهل لِمَن (قدْ) سَمِعَ الشيخَ ذكَرْ إسنادَهُ عَلَى كتابٍ قد حَضَر

١٥٠- يَروِي أحاديثَ الكتابِ قَايلا أخبرَني إجازةَ الشَّيخِ[3] عَلَى

١٥١- أنَّ قُصَارَى الأمْرِ إجمالُ الخبَرْ مِنْ غير تفصيلٍ نعَمْ فيهِ نظَرْ

١٥٢- إذ جَرَتِ العادةُ أنَّ مَا قَرَا هُوَ الذي يُقالُ فيه أخبَرَا

---

(١) في الأصل: «حيث يذهب» ولو بدِّلت «حيث» بـ(إذ)؛ لاستقام الوزن، وصح المعنى، ويصح أيضاً بالمثبت.

(٢) هذا البيت والذي يليه من زيادات الناظم.

(٣) يصلح فيه: «إجازة الشيخ» على الإضافة. و«أجازه الشيخُ».

١٥٣ - وذا تَنَـاوُلٌ وذا لَـنْ يمنَعَـا ... صِـدْقًا فـإنْ رِيبـةً ادَّى مُنِعـا

٣٠- إذا قال الشيخُ: مثلَه

١٥٤ - وحيـث سـاق خـبَرًا بِـسَنَدِ ... مُـسْتَنَدًا[1] وَقَـالَ مثلَـه قَـدِ

١٥٥ - فَلَـمْ يُجِـزْ شُـعْبَةُ -وَهْـوَ الظَّـاهِرُ- ... إيـرادَهُ مِـنَ الطَّرِيـقِ الآخَـرْ

١٥٦ - وبعـضُهُم جَـوَّزَهُ إن يُعـرَفِ ... راوِيْـهِ بالـضَّبْطِ وَعَـدِّ الأحـرُفِ

١٥٧ - والـشيخُ زادَ أن يكـونَ يَفـرُقُ ... مَـدْلُولَ ذا مِـنْ نَحْـوِ إِذ يفـترِقُ

١٥٨ - وأكثـروا التعبـيرَ أي عـن مِثلِـهْ ... بقـولِهِم مثـلَ حَـديثٍ قبلَـهْ

١٥٩ - (وَهْوَ) كذا والشيخُ في ذا اختـارَ أنْ ... يَزيـدَ قـالَ مثلَـه وَهْـوَ حَـسَنْ

١٦٠ - واختـارَ في متنـيْنِ جَـاءَا بِـسَنَدْ ... وقيـلَ في الشـانِ بـهِ لِـمَنْ قَـصَدْ

١٦١ - نقـلَ الأخـيرِ أن يَـسوقَ الـسَّنَدَا ... وقَـال: قَـالَ وبـه وسَرَدَا

٣١- بيانُ ما يَقَعُ في السَّمَاعِ مِنَ الوَهْنِ

١٦٢ - وتـرك وَهْـنٍ في الـسَّماعِ خـامَرَهْ ... بيِّـنَهُ كالأخـذِ في المـذاكَرَةْ

١٦٣ - وتـركُ عَـرْضٍ ثـمَّ حيـثُ عَرِيَـا ... منـهُ كَثـيرُ خطـإٍ لَـنْ يَرْوِيَـا

١٦٤ - إلاَّ بِـهِ أَوْ مَـعْ بَيَـانِ كَثْـرَةِ ... الخطـأِ الواقِـعِ فِي الكِتابَـةِ

١٦٥ - وإن تـكُ الـصحَّةُ فيـهِ غالِبَـةْ ... فقـدَ يُقـالُ الظـاهرُ المناسَـبَةْ

١٦٦ - فيُنـدَبُ البيـانُ أو يُقـالُ بَـلْ ... الأصـلُ أَنَّ الإتقـانَ مـا حَـصَلْ

---

(١) في الأصل: «مُسْنَدًا»!

٣٢- إذا رَوَى الحَدِيثَ عَن شَيخَيْنِ

١٦٧ - وحيثُ عَنْ شيخيْنِ مَتْنًا نقَلاَ ولم يُميِّزْ لَفظَ ذا مِنْ ذا فَلاَ

١٦٨ - بأسَ إذا بثقةٍ قَدْ عُرِفَا وإن يكنْ بعضٌ ضعيفٌ ضُعِّفَا

٣٣- آداب المُحَدِّث

١٦٩ - وصَحِّحِ العَزْمَ ومِنْ أَحْسَنِ مَا يُقصَدُ في ذا العِلْمِ شيئانِ هُمَا

١٧٠ - تكثيرُكَ الصلاةَ لا للعَادَةِ بَلْ قاصدًا بذاكَ للعبادَةِ

١٧١ - والنفعُ مُطلقًا كقولِ الحنظِلِي لَعَلَّ مَا أَنْجُو بهِ لَمْ يَحْصُلِ

١٧٢ - والأَجرُ في التبليغِ ليس يُرْتَأَى فيهِ ومِنْهُ نَضَّرَ الله امْرَءًا

١٧٣ - ومَن لَهُ احتيجَ تصَدَّى[1] لا يَقِفْ وبالزَّمانِ والمكانِ يَخْتَلِفْ

١٧٤ - وبعضُهُمْ يَخْتَارُ للخمْسِينَا وليسَ مُنْكَرًا لأَرْبَعِينَا

١٧٥ - وكم رَوَوْا قبلُ وَقِيلَ إن يَخَفْ مِنْ هَرَمٍ يُخْتَارُ تركُهُ فيقفْ[2]

١٧٦ - وللثمانينَ يكونُ الحدُّ عندَ ابنِ خَلَّادٍ وذا إذ يبدُو

١٧٧ - منه اختلالٌ ليس للصحيح ذا بل أكَّدوا والقولُ في الأعمى كذا

١٧٨ - ويَنبغي الإمْسَاكُ حيثُ في بَلَدْ أولى إذا ما لم يُعارِضْ مُسْتَنَدْ

١٧٩ - وإنْ يُرِدْ أخذ كتابٍ عنهُ دلَّ على مَنْ هو أولى منهُ

١٨٠ - ما لم يعارَض راجحٌ كأنْ نزلْ مَن هو ضابطٌ وفي العالي خللْ

---

(١) يحتمل أن تكون «تَصدَّر» بالراء في آخره.

(٢) كذا في الأصل، ولو حذفت الفاء الأولى من الكلمة؛ لاستقام الوزن.

١٨١ - وَلِيُروا[1] مع تمكُّن وهيبةِ مَعَ وقارٍ وعلى طهارةِ
١٨٢ - والغسلُ والبخورُ والتطيبُ وزبرُ مَنْ يرفَعُ صوتاً يُنْسَبُ
١٨٣ - لِمالكٍ لقولِهِ لا تَرفعوا وليُقبلَنْ عليهمُ إذ يسمعُ
١٨٤ - ولْيحذرِ السردَ وقد تساهلا قُرَّاءُنا ولا أرى التَّساهلا
١٨٥ - حيث اختفى البعضُ ومَنْ يقولُ يَدخُلُ في إجازةٍ مرذولُ
١٨٦ - إذ قولُهُ قراءةٌ عليهِ لا يطابقُ الواقعَ فيما حَمَلا
١٨٧ - فالنسائيْ يقولُ في ذا وَذكَرْ كَلِمَةَ نعمْ إذا الشيخُ استقرْ
١٨٨ - بالجزء إجمالاً كما مَرَّ وَسِعْ مُطلقَ الإخبارِ فقطْ لم يمتنعْ
١٨٩ - وإنما يُكْرَهُ ذاك كَونَهُ يخالفُ العادةَ ثمَّ إنهُ
١٩٠ - يُوقِعُ تُهْمَةً وذا هُنا امتَنَعْ كيفَ إذا بخطِ غيرِهِ وَقَعْ
١٩١ - واعقِدْ كما يَفْعَلُ أهلُ المعرفةْ مجلسَ الآملاءِ فذاك في الصفةْ
١٩٢ - أَجَلُّ أنواعِ الحديثِ إذ هُوا محقَّقٌ مبيَّنٌ وقدْ حوىْ
١٩٣ - العَرْضَ بعدَهْ كما قَدْ عُهِدا وابدأ بحمدٍ وصلاةٍ وابتدا
١٩٤ - بِمَنْ ذكرتَ أو بما المستَمليْ مَعَ دعاءٍ حَسَنٍ للمُمليْ
١٩٥ - والشيخُ قال لفظُ مَنْ حَدَّثَكا أَحْسنُ عندي أَوْ فَمَنْ أَخبَرَكا
١٩٦ - ما لم يكنْ لأحدٍ تَقَدَّما ذِكْرٌ مِنَ الشيخِ نعمْ إن عُلِما
١٩٧ - بمن ذَكَرتَ عادةٌ للسلفِ فالاتباعُ حَسَنٌ للخَلَفِ
١٩٨ - وأثنِ في الإملاءِ عنْ شُيُوخكا بالحقِّ وارفَعْ بالصَّلاةِ صَوتَكا

---

(١) بإشباع الواو الأولى.

١٩٩- وقَــدِّمِ الأعْــلَى والاحفــظَ وذَا أَحْــسَنُ واخــترْ قِــصَرَ المــتنِ إذا

٢٠٠- عــلا وكــان يبتغــيْ ذو الحفــظِ مــا قَــدْ أفــادَ مِــنْ مزيــدِ لَفْــظِ

٢٠١- أو ذي بيانٍ مُجْمَلٍ أو مـا غُـرِب[1] إسْــنادُهُ والمــشكلاتُ اوجتُنِــبْ

٢٠٢- وأَمْــلِ للجمهــورِ في الفــضائلِ وشــبْهِها وذاتِ الاحكــامِ انقُــلِ

٢٠٣- لِــذي تَفَقُّــهٍ وجانــبْ مــا وُضِــعْ إلا مَــعَ البيــانِ فَهْــوُ مُتَّــسِعْ

٢٠٤- وبالحكايــاتِ والأشــعارِ اخــتمِ واختــيرَ مــا ناسَــبَ الامــلا فــاعلمِ

٣٤- آداب الطّلب

٢٠٥- وَأَحْــسِنِ القَــصْدَ وَزَكِّ نَفْــسَكا بِــصالحِ الآدابِ واجهَــدْ جَهــدَكا

٢٠٦- وَقَــدِّمِ الــسماعَ في مــصرِكَ مِــنْ شُــيوخِهِ الأَوْلَى فــالأوْلى واســتَعِنْ

٢٠٧- بالأخــذِ عــن حُفَّاظِــهِ وانهَمَكــا النــاسُ في العــاليْ فــأَدَّى ذلكــا

٢٠٨- لِــتركِهِمْ حُفَّــاظَهُم وقَــدَّموا مَــنْ كــانَ قَــد أُحْــضِرَ لــيس يَفْهَــمُ

٢٠٩- ثــمَّ ارْحَلــنْ ولا تَــساهَلْ حَمْــلا واعمَــلْ بــما تَــسْمَعُ فيــه فَــضْلا

٢١٠- مــا لم تكــنْ موضــوعةً أو يَقْتــضِيْ إثبــاتَ حُكــمٍ لا عــلى الوجْــهِ الــرَّضيْ

٢١١- وعَظِّــمِ الــشَّيخَ ولا تُثَقِّــلِ ولا تُطِــلْ بِــضَجَرٍ ولا تــستعملِ[2]

٢١٢- غَنًّــا لَــهُ ولا صِــياحَ الــثَّكْلَى وأَفِــدِ الطالــبَ واحْــذَرْ بُخْــلا

٢١٣- وجانِــبِ الحيــاءَ والتَّكَــبُّرا عَــنْ طَلَــبٍ واكتُــبْ مُفِيــداً حَــضَرا

٢١٤- لَــوْ بِنُــزولٍ والكتــابَ تَــمِّمِ ســـماعَهُ لا تنتخبْـــه تَنْـــدَمِ

---

(١) في الأصل: «عُرِف»!

(٢) كذا في الأصل، وصوابه «ولا تعمل» وبه يستقيم الوزن والمعنى.

٢١٥- نعمْ إذا مَسْمُوعُهُ قدِ اتَّسَعْ أو ضاقَ وَقْتٌ أوْ يَدٌ فلم يَسَعْ

٢١٦- وانتخِبَنْ ما تستفيدُ وابدَأَنْ بالكُتُبِ السِّتَّةِ ثمَّ اتبِعَنْ

٢١٧- بها المسانيدَ وكُتْبَ العِلَلِ وكُتُبَ الضَّبْطِ وشَكْلَ المُشْكِلِ

٢١٨- وَكُتُبَ المؤتَلِفِ المشْتَهِرِ[1] وَلْيُتقِنِ المشْكِلَ وَلْيُذاكِرِ

٢١٩- بالعلْمِ، والتصنيفُ والتخريجُ مِنْ أنْفَعِ ما يُعينُ حفظاً ولْتَكُنْ

٢٢٠- عنايةُ الطالِبِ بالأُوْلى وَقَدْ رأى الأهَمَّ ما يُؤدِّيْ مَنْ قَصَدْ

٢٢١- لِلعِلْمِ بالصحيحِ لكنْ ذو الخَطا أتى بِتِيْهاتٍ وفي ذا فرَّطا

٣٥- آداب كتابة الحديث

٢٢٢- وأتقِنْ واضبطِ[2] ما كتبت سِيَّما ذا الفنِّ أمَّا سَنَدٌ فَقَلَّما

٢٢٣- يدخُلهُ القِياسُ والمتنُ متى غُيِّرَ خِيْفَ الاثمُ أوْ إنْ يُثْبِتَا

٢٢٤- حُكماً بغيرِ وجهِهِ واختُلِفا هلْ يَضْبِطُ المشكلَ أوْ ما عُرِفا

٢٢٥- أيضاً وفرَّقوا حروفَ المشْكِلْ بالضبطِ في الطُّرَّةِ والبعضُ جَعَلْ

٢٢٦- في طُرَّةٍ عدَّ الذي تَكَرَّرا بأحرفِ الجُمَّلِ والبعضُ يَرَى

٢٢٧- بأنَّهُ يكتبُ لفظاً يُشْعِرُ بِهِ وَمِنْ أهَمِّ ما يُحَرَّرُ

٢٢٨- ضبطاً لأسْمَاءُ بلادِ العَجَمِ كذا قبائِلُ الرواةِ فاعْلَمِ

(١) أثبتها الناسخ أولاً «المشهور»، ثم أصلحها، فبدت كأنها «المشتهور»!!

(٢) لو قدم (الضبط) على (الإتقان) لكان حسناً، فالإتقان ثمرة للضبط، ولأجل الوزن أيضاً، فإن همزة الأمر من الضبط موصولة تصلح لأول التفعيلة مع الواو. وهمزة الأمر من (الإتقان) مقطوعة.

٢٢٩- وكَرِهوا المشْق مع التَّعليقِ مَعْ ... خطٍّ دقيقٍ حيثُ لا عُذْرَ وَقَعْ

٢٣٠- وأعلموا (لِـمهمَلٍ)[1] ومعجَمِ ... وليحذَرَنْ مِنِ اصطلاحٍ مُبْهَمِ

٢٣١- مَعْ نَفْسِهِ لا يقتضِيْهِ المصْطَلَحْ ... واستعمِلِ الدَّارَةَ فَصْلاً واصْطَلَحْ

٢٣٢- بَعضٌ على الإغفالِ حتى يَعْرِضا ... أو يقرأَ الجزءَ فالاعجامَ ارتَضَى

٢٣٣- واستحسَنوا الوصلَ بعبدِ الله ... وَبَرسولِ الله والأَشْباهِ

٢٣٤- وبالصَّلاةِ انطقْ وإنْ لم تَكُنِ ... مَسموعةً لكنْ بذاكَ فاقْرِنِ

٢٣٥- ما يُفهِمُ الحالَ كرفعِ رَأْسِكا ... في الحينِ وانوِ أنَّ ذا مِنْ عِندِكا

٢٣٦- وبَعْضُهُم في ذا أجازَ كَتْبَهَا ... ولم يَرَ الشيخُ بِأَنْ يكتُبَها

٣٦- المقابلة

٢٣٧- والعَرْضُ بالأصلِ مُهِمٌّ أمْرُهُ ... وحالةُ السَّماعِ مِنْهُ خَيْرُهُ

٢٣٨- حيثُ يُيَسَّرْ[2] لِتَأَنِّي القَارِئْ ... بِهِ وإلا قَبْلُ في اختيارِ

٢٣٩- واختارَ تقديمًا على التحمُّلِ ... مطلقًا الشيخُ لِيُسْرِ العملِ

٢٤٠- وقيلَ عرضُ الشَّخصِ فرداً أَصْدَقُ ... قال وبالأشخاصِ ذا يَفْتَرِقُ

٢٤١- فمن يكنْ إذ ذاكَ لا يَسْهوْ فَعَلْ ... فردًا وإلا مَعَ غيرِهِ أَجَلّ

٢٤٢- وبعضُهُم جوَّزَ أن يُقابِلا ... بأصلِ شيخِ شَيْخِهِ ونَقَلا

٢٤٣- إباءَ ذاك الشيخُ عنْ محققيْ ... شيوخِهِ إذ في اختلافِ الطُّرُقِ

٢٤٤- عنِ الفَرَبْرِيْ حجةٌ إذ لو قَنِعْ ... الهرَويْ بأصلِ الاصلِ ما وَسِعْ

(١) في الأصل بخط السخاوي: «المهمل»! والصواب حذف الأول. وهو المثبت.

(٢) غير واضحة في الأصل، ويمكن أن تكون «يباشِر».

٣٧- إصلاح الخطأ

٢٤٥- واصطلحوا أن لا يغيِّرَ الخلَلْ في الأصلِ بلْ ضُبِّبَ فوقُ وجُعِلْ
٢٤٦- صوابُهُ حاشِيَةً وقدْ رأى عبدُ العزيزِ فيهِ أن لا يُقرأا
٢٤٧- كلاهما أمَّا الخطَا فمُمْتَنِعْ على النَّبيِّ والصوابُ ما سُمِعْ

٣٨- التخريج للساقط

٢٤٨- وخَرِّجَنْ لساقِطٍ بعاطِفِ إلى اليمينِ والعُلُوِّ ثمَّ في
٢٤٩- بَقِيَّةِ السَّطْرِ إلى الشِّمالِ وفي الذي يلِيْ بقربِ الحالِ
٢٥٠- لأسفلٍ وبعدَهُ اكتبْ صَحَّ لا تُكَرِّرِ الكِلْمَةَ لم تسقطْ على
٢٥١- ما صَحَّحُوا واكتُبْ على المعروضِ للشَّكِّ إنْ نقلاً ومعنًى ارتُضِيْ
٢٥٢- صَحَّ وما صَحَّ سماعاً وَفَقَدْ[1] معنىً وضَبِّبْ[2] فوقَهُ صاداً تُمَدْ

٣٩- العالي والنازل

٢٥٣- وعَظُمَتْ رَغْبَةُ مَنْ تَأَخَّرا في طلبِ العُلُوِّ حتى كَثُرا
٢٥٤- خَلَلُهُ وقولُ مَنْ يجعَلُهُ قرب[3] من الله بهِ بحث له
٢٥٥- وَمَنْ يَقُلْ إن العلوَّ راجِعُ لزينةِ الدُّنيا كَلامٌ واقِعُ
٢٥٦- نَعَمْ لهُ بِقِلَّةِ الوَسائِطْ قُرْبٌ مِنَ الصحَةِ ثمَّ الغالطْ

---

(١) أثبتها الناسخ «وقد» فأسقط الفاء!
(٢) الأصول: «فضبب» بالفاء لا بالواو.
(٣) كذا في الأصل، وصوابه «قرباً».

٢٥٧- مَنْ فَضَّلَ النزولَ مطلقاً بِلا ... بِضَبْطِ راوِيهِ على العَدْلِ عَلا
٢٥٨- ثمَّ العُلُوُّ خَمسةٌ فالأوَّلُ ... قُرْبٌ من الرسولِ وَهْوَ يحصُلُ
٢٥٩- مَعْ صِحَّةٍ لنا عُشارياً وقَدْ ... جاءَ بِتِسعٍ وثَمانٍ في العددْ
٢٦٠- مَعْ ضَعفِهِ ثُمَّ عُلوُّ قُرْبِنا ... إلى إمامٍ وَهْوَ فيما بَيْنَنا
٢٦١- وبَيْنَ سفيانَ أبي محمدِ ... سَبْعٌ وواحدُ لمالِكٍ زِدِ
٢٦٢- ثمَّ العلو لإماميٍّ الأثرْ ... وذي التصانيفِ التي بها اشتَهَرْ
٢٦٣- تُروى بسبعةٍ[1] عن البخاريْ ... كذا أبو داودَ في المِقْدارِ
٢٦٤- والرابعُ العلوُّ للتنزيلِ ... وَهْوَ اعتبارُ سَنَدِ الأُصولِ
٢٦٥- بالسَندِ الأرفَعِ مِنْ حيثُ العَدَدْ ... فينزِلُ البعضُ من العالِي السَّنَدْ
٢٦٦- مكانَ مَنْ ساواهُ في الذي نَزَلْ ... وحيثُ كان شيخُنا لهُ حَصَلْ
٢٦٧- تَسْوِيَةٌ مَعْ بعضِ أهلِ السنةِ ... فَهْوَ مِنَ المصافحاتِ العَلِيَّةِ
٢٦٨- ثمَّ علوُّ قِدمِ السَّماعِ في ... تاريخِهِ نحوُ ابنِ بنتِ السِّلَفِيْ
٢٦٩- وابنِ المفضّلِ فمَنْ مِنْ ذا سَمِعْ ... عن جدٍّ ذاك عندَهُمْ ذا مُرتَفِعْ
٢٧٠- وبعضُهمْ من العلوِّ قد جَعَلْ ... ضبطًا وإتقانًا وإن كانَ نَزَلْ
٢٧١- وذا عُلُوٌّ مَعْنَويٌّ وإذا ... تعارضا في موطِنٍ روعِيَ ذا

٤٠- المُدَبَّج

٢٧٢- ورَسَمُوا مُدَبَّجاً ما سَمِعا ... كلٌّ قرينٍ مِنْ قرينِهِ مَعا
٢٧٣- أي من تقاربا لدى الطَّبَقَةْ ... والسِّنِّ كالدوسيِّ والصِّدِّيقَةْ

---

(١) في مطبوع «الاقتراح» (ص٢٦٩-ط البشائر): «خمسة» وكذا في الطبعة العراقية منه (ص٣٠٥).

٢٧٤- وابـنِ شـهابٍ والخليفـةِ عُمَـرْ وابـنِ المـدينيِّ وأحمـدَ الأَبَـرّ[١]
٢٧٥- ومالـك قرينُـهُ الأوزاعِـيْ فـإنْ تباعـدا لِـذي السماعِ
٢٧٦- فـذاك مـن روايـةِ الأكـابرِ في طَبَقـاتِهِمْ عـنِ الأصـاغرِ

٤١- المؤتلف والمختلف

٢٧٧- وَلَـهُمُ المؤتَلِـفُ المختَلِـفُ خَطًّـا ونُطقًـا فيـهِ جَمْـعٌ صَنَّفُوا
٢٧٨- وذاك فـن واسـعُ التـصنيفِ يَـدْفَعُ مِـنْ مَعَـرَّةِ التَّـصحِيفِ[٢]
٢٧٩- ولنَـذْكُرِ الآنَ الـذي قَـدْ خالفـا مَـعْ قلَّـةٍ مَـنْ طَـرَفٍ ليُعرَفـا
٢٨٠- كأَجْمَـدَ بـالجيمِ فـردًا اسـمِ ولـد عُجَيَّـانَ وآبي اللحـمِ
٢٨١- قلـت[٣]: أَبِيٌّ كَعَـلِيٍّ هُـوَّ جَـدْ محمـدٍ هُـوَ ابـنُ يعقـوبَ انفَـرَدْ
٢٨٢- أَبَّـى بـن جعفـرٍ كَحَتَّـى وكـذا جَـدُّ ابـنِ عبـدِ الله سـالمٌ حـذا
٢٨٣- وأَتَـشُ جَـدُّ محمـدِ بـنِ الحسنِ الصنعانيْ أعجـمْ واثْـنِ
٢٨٤- بثالـث[٤] الحـروفِ قُلْـتُ: وعَـلِيْ أَخـوهُ وامـددْهُ وأَجْـرَم[٥] اجعـلِ
٢٨٥- بـالجيم والـرَّاءِ هـو ابـن نَـاهِسِ في خَـثْعَمٍ ونَـاهِسُ بـنُ عِفْـرِسِ
٢٨٦- ثـم يقـولُ وَلَهُـمْ بَحِـيرُ بفـتحِ بـاءٍ حـاؤه مكسـورُ

---

(١) حق هذا البيت على ترتيب مادة «الاقتراح» أن يتأخر عن الذي يليه.
(٢) من هنا إلى آخر (المؤتلف والمختلف) فيه تقديم، إذ خصَّ ابن دقيق العيد الأسماء المذكورة بـ (الباب التاسع) وعنوانه (في ذكر طرف من الأسماء المؤتلفة والمختلفة) وهي فيه آخر النظم بعد البيت الآتي برقم (٤١٩).
(٣) هذا البيت والذي يليه من زيادات الناظم.
(٤) قوله: «قلت: وعلي أخوه وامدده» من زيادات الناظم على «الاقتراح».
(٥) ترتيبه في الأصل بعد (مسلم بن صبيح) الوارد في رقم (٣٠٨) لا (٣٠٧).

٢٨٧- وذا بحيرٌ والدٌ عبدَ الرحمنْ صاحِبُ مالكٍ وعنه قد كانْ
٢٨٨- روى ابنُهُ محمدٌ عن مالكِ مَناكراً منكرةَ المسالِكِ
٢٨٩- جَدُّ أبي هذا بَحِيْرُ وَلَدُ رَيْسَانَ قلت[1]: مِنْ بنيهِ عَدَدُ
٢٩٠- رَوَوْا كذاك ابنُ أبي رَبيعةِ هُوَ والأنماريُّ في الصَّحابَةِ
٢٩١- بعدهما بَحِيرٌ بنُ ذَاخِرِ وابنُ جُبَيْرٍ ذا وذا مَعَافِرِيْ
٢٩٢- وابن شُرَحْبِيلَ كذاك اثنان مِنْ أصْبُحٍ ذاك وذا صنعانِيْ
٢٩٣- كذا ابنُ أَوْسٍ وكذا ابنُ ثَعْلَبَةْ والبَجَلِيُّ وابنُ نُوحٍ ذو شَبَهْ
٢٩٤- كذا ابنُ سَعْدٍ قَبلَهُ شُعَرَاءُ كُفْرٍ وإسلامٍ كذا آباءُ
٢٩٥- وانسِبْ في الانصار تَزيد أيْ بِتَا قلت[2]: وأيضاً في قُضَاعةٍ أَتَى
٢٩٦- واضبطْ بِفَتحَتَينِ أوس بنَ حَجَرْ شاعِرُهُم في جاهليةٍ غَبَرْ
٢٩٧- أمّا الصَّحابيُّ أبو تَميمِ فحاؤهُ اضمُمْ مع سكونِ الجيمِ
٢٩٨- وقيلَ: كالأولِ قُلتُ: الأَشْبَهْ بأنَّ حُجْراً جَدُّهُ لا أَبُهْ
٢٩٩- وافْتَحْ لَهُم في طَيِّىءٍ حَسِينا هُوَ ابنُ عَمرٍو واكسِرَنَّ السِّينا
٣٠٠- وابنُ سُعَيْدٍ صالحٌ مُصَغَّرُ فَرْدٌ وَغَيْرُ واحِدٍ مُكَبَّرُ
٣٠١- فالأوّلُ الذي روى عَنْ عُمَرَا زَيْنِ بني أميةَ العالي الذُّرى
٣٠٢- وَصَغَّرُوا مُشَدَّداً رُبَيِّعَةْ والدَ عَبدِ الله قلتُ[3] وَمَعَهْ
٣٠٣- إبنُ عُبَيدٍ[4] شاعِرٌ وكلُّهُ روى وابنُ حِصْنٍ أيضاً مِثْلُهُ

---

(١) من هنا وما بعده إلى (٢٩٥) من زيادات الناظم.

(٢) عجز هذا البيت من زيادات الناظم.

(٣) زاد الناظم هذا مع الآتي ببيتي (٣٠٣، ٣٠٤).

(٤) بخط السخاوي: «عبد»! وصوابه «عُبيد» بالتصغير، كما في «تبصير المنتبه» (٢/ ٥٩٢) وغيره.

٣٠٤- كـذاك في نَـسَبِ[1] رافِـعِ بْـنِ مُقَلَّـدٍ شَـدِّدْ أي ابـنِ حَـزْنِ

٣٠٥- وافتَحْ وَشُدَّ الياءَ في اسمينِ هُما زَيَّـادٌ الـدَّارِيْ أبـو إبراهِمـا

٣٠٦- وجَـدُّهُ والـدُ فائِـدٍ نعـمْ ابـنُ زِيـادٍ في اسـم أبي نُعـيمِ جَـمّ

٣٠٧- وابـنُ صُـبَيْحِ مُـسْلِمٌ مُـصَغرٌ أبـو الـضُّحَى وغـيره وكَـبَّروا

٣٠٨- آخـرَ مِثلَـهُ روى ابـن المنتَـشِرْ عـن ذا الأخـير عـن أبِـهْ كـما ذُكِـرْ

٣٠٩- صُبَاحاً اهمل واضـمُمَنْ مـعْ فتْحِ بـا ابـن عَتِيْـكِ العَنَـزِيِّ انْتَـسَبا

٣١٠- قلت[2]: كذاك ابـن طَرِيـف وولـدْ نَهْـدٍ كَـذَاكَ ابـنُ لُكَيـزٍ قَـدْ وَرَدْ

٣١١- كذا ابـنُ قـيسٍ وابـنُ ظَبْيَـانَ معًـا ووالـدٌ لمعْقِـلٍ قـد سُـمِعا

٣١٢- وَمِثلُـهُ لكـنْ بإعجـامٍ يفـيْ فَـرْدٌ روى عـن عَمِّـه مُطَـرِّف[3]

٣١٣- وَلَـهُمُ الحُـرُّ بْـنُ صَـيَّاح بيـا ومُهْمَـلٍ في آخَـرِينَ حُكِيـا

٣١٤- ومثلُـه لكـنْ بإعجـامٍ أَبُـو ضَـيَّاحِ الـنُّعمانُ ممَّـنْ صَـحِبُوا

٣١٥- كـذا ابـنُ ضَـيَّاحٍ محمّـدُ حَكَـوْا ومثلُـهُ لكِـنْ بِتَوْحيـدٍ رَوَوْا

٣١٦- ضَـبَّاحٌ الكـوفيْ ابْـنُ إسـاعِيلا وشـيخٌ الأَشْـنانيْ فـيما قِـيلا[4]

٣١٧- ولَـهُمُ في مـصْرَ شـيخٌ اشْـتَهَرْ بـالنونِ والجـيمِ وَهْمـاً...[5] ظَهَـرْ

---

(١) انظر النسب بتمامه في «الإكمال» (٤/ ٢٣) لابن ماكولا، وعليه اعتماد الناظم في زياداته في (المؤتلف والمختلف).

(٢) هذا البيت وما بعده من تفريع الناظم على مادة (صُباح). مثل: (صُبَاح) - بضم معجمة وموحدة - و(صَيَّاح) بصاد مهملة وياء آخر الحروف مشددة - (وضَيَّاح) - بضاد معجمة - و(ضَبَّاح).

(٣) في «الإكمال» (٥/ ١٦٤): «مطروف» وفي «التبصير» (٣/ ٣٨٠): «مطروق».

(٤) ويستدرك على الناظم بما في «التوضيح» (٥/ ١٠٢)، و«التبصير» (٣/ ٣٨٠)، و«تكملة الإكمال» (٣/ ٥٦٨) لابن نقطة.

(٥) بعدها بخط السخاوي بياض بمقدار كلمة! ولعل الصواب «وهما قد ظهر» ويحتمل «وهو ما ظهر».

٣١٨- مِنْ وَلَدِ الخَزْرَجِ أَعْجِم ضَجَرْ ... وَنُونٌ بالجيمِ سواهُ صَخرْ[1]

٣١٩- قلت: بلى فالضمُّ والإهمالْ[2] ... امرأةٌ تُذكَرُ في الأمثالْ[3]

٣٢٠- قال: وبالإهمال عَيَّثٌ في النَّسبْ ... وَهْوَ ابنُ عمرٍو جدُّه الغَوْثُ انتَسَبْ

٣٢١- قلت[4]: وفي «الإكمال» شَدَّ الياءَ ... وأَعْجَمَ الغَينَ ولا سَواءَ

٣٢٢- وأَعْجِمَنْ من قَبْلِ نونٍ مِنْ مَعَدّ ... غَنْثُ بن أُفيانِ بنِ قَحْمٍ انفرَدْ

٣٢٣- عَبِشَمْسٍ[5] اكسِرَنَّ الباءَ لَهْ ... ابنُ عَدِيْ في طيِّئٍ وباهلَهْ

٣٢٤- وابنُ رَبَاحٍ بِعُلَيِّ صُغِّرا ... كان ابنُهُ يكرَهُ أن يُصَغَّرا

---

(١) لو كانت (ضَجْرا) و(صَخْرا) لاستقام البيت، والمثبت من خط ناسخ الأصل (السخاوي) ولو اكتفى بوضع الفتحة فوق الرائين لأجزأ ذلك، ولكنه لم يفعل! و(ضَجَر) و(صَخَر) - في البيت - بتحريك الحاء والخاء، حركت للضرورة، وهي ساكنة في أصلها.

(٢) يريد صُحْر وهي بنت لقمان - وقيل: أخته - ابن عاد، وقصّتها: قتلها أبوها، بعد أن قتل زوجته التي خانته في نفسها، وانحدر مُغضِباً، فقالت صُحْر: يا أبتاه! ما شأنك. فقال: وأنتِ أيضاً من النساء، فقتلها، فالعرب تقول: «وما أذنبت إلّا ذنب صُحْر».

يقول خُفاف بن نَدْبة في «ديوانه» (٤٧):

وَعَبَّاس يَدِبُّ لِيَ المنايا ... وما أذنبتُ إلّا ذَنْبَ صَحرِ

وقصتها في كتب الأمثال، وقيل غير المذكور انظر «مجمع الأمثال» (٣/ ٢٤٢-٢٤٣).

(٣) هذا من زيادات الناظم، وبدأه -كعادته في زياداته- بـ(قلت).

(٤) هذا من زيادات الناظم، وفيه استدراك على ابن دقيق العيد، كما فعل برقم (٢٩٨)، وصرح باسم «الإكمال» لابن ما كولا - وعليه معتمده في جل زياداته السابقة واللاحقة في (المؤتلف والمختلف) - وضبطه بالإعجام فيه (٧/ ٤١)، وكذا ضبطه الدارقطني في «المؤتلف» (٤/ ١٧٨١) وهو الذي صوبه ابن ناصر الدين في «التوضيح» (٦/ ١٦٤) مع أن ابن دقيق العيد قال في «الاقتراح» (٣٠٨): - «بالعين المهملة»!

(٥) بخط السخاوي: «عبد شمس»! وصوابه المثبت كما في «الاقتراح» (ص٣٠٩).

٣٢٥- قلت[١]: كـذاك ابـنُ عُـلَيٍّ مَسْلَمَهْ   كـــذا ابـــنُ عَيَّـــاذٍ عُـــلَيّ ترجمـــهْ

٣٢٦- في جُـشَمٍ وابـن يزيـد[٢] الحـنظلي   عبـدُ العزيـــز بـــنُ عُـــلَيّ لا عَـــلِيْ

٣٢٧- والواسِـــطِيْ مُحَمَّـــدٌ أبـــوهُ   عَبَـــادةٌ بـــالفتح خَفَّفُـــوهُ

٣٢٨- قيـل[٣] كـذاك الأَسَـدِيُّ سَـمِعا   أبـــاه وهـــو ابـــنُ زيـــادٍ سَـــمِعَا

٣٢٩- قلـت[٤]: كـذا عبـادةُ بـنُ عُمَـرا   كـــذا أخـــو الأولِ يحيـــى اشْـــتَهَرا

٣٣٠- وابـــنُ محمـــدٍ عُتَيْـــقٌ صَـــغَّروا   عـــن الـــدَّاروَرْدِيِّ فـــيما ذَكَـــروا

٣٣١- قلت[٤]: كذا ابـنَ عـامرٍ مِـنْ أَسَـدِ   صُـــغِّرْ كـــذا ابـــنُ أحمـــدَ بـــنِ حامِـــدِ

٣٣٢- وابـن عُتَيْـق أو عُتَيـق[٥] بـسَنَدْ   للنَّخَعِـــيِّ وابـــن عَتِيـــقٍ عَـــدَدْ

---

(١) هذا البيت والذي يليه من زيادات الناظم، زاد فيه أربعة آخرين ممن يعـروف بـ(عُـلَيّ)! والحـق أن هـذا ليس اسماً لهـم. وإنـما صـغر (عـلي) في أيـام بنـي أُميـة مراغمـة مـن الجهلـة، كـما في «المـشتبه» (٤٦٩)، و«التوضيح» (٦/ ٣٣٦)، و«التبصير» (٣/ ٩٦٧).

(٢) كذا بخط السخاوي، وصوابه «ابن شريك» كما في «الإكمال» (٦/ ٦٥١) لابن مـاكولا - وعليـه معتمـد الناظم في الزيادات - وغيره.

(٣) قاله تبعاً لابن دقيق العيد، للاختلاف فيه، فقيل فيه: محمد بـن عَبَّـاد، كـما تـراه في «الميـزان» (٢/ ٣٨١) وذكره ابن حجر في «التقريـب» فـيمن اسـمه (عبَّـاد). بفـتح أولـه وتـشديد الموحـدة بغـير هـاء، قـال: «ويقال فيه: عَبَادة» قلت: هكذا (عبادة) عند ابن ماكولا (٦/ ٢٧) وابن ناصر الدين (٦/ ٧٧) ولم يـذكرا خلافاً فيه!

(٤) هذا البيت من زيادات الناظم.

(٥) قال فيه شعبة: «عُتيق أو ابن عُتيق» على الشك، بينما جزم مِسْعَر وسفيان بأنه (ابن عُتيق) من غـير شـك، وذكره عبد الغني في «المؤتلف» (٨٩) بالضم، وهكذا عند البخاري في «التـاريخ الكبـير» (٧/ ٩٥) بيـنما قال الخطيب: «لم نسمع هذا الاسم إلا بفتح العين وكسر التاء» وانظر «توضيح المشتبه» (٦/ ١٧٥). ويستدرك على الناظم بما عند ابن نقطة في «تكملة الإكمال» (٤/ ١٢٠).

٣٣٣- للجُهَنِـيِّ الرَّبْعَـةُ[١] ابـنُ عَـثْمْ أَهمِـلْ[٢] وثَلِّـثْ وسِـوَاه غَـنْمْ
٣٣٤- قلـت[٣]: وعَـثْمٌ أَبُـهُ معاوِيَـةْ في عـامِرٍ أَهمِـلْ وثَلِّـثْ ثانِيَـهْ
٣٣٥- كـذاكَ عَـثْمٌ وَهـو ابـنُ المُنتَجِـعْ وابـنُ نُعَـيْمٍ جَـدُّ طـارِقٍ سُـمِعْ
٣٣٦- والـدُ موسـى بـن قُرَيْـرٍ كُـرِّرا راؤُه صُـغِّرْ قلـتُ[٤]: أيـضاً صُـغِّرا
٣٣٧- والـدُ عبـدِ الملِـكِ ازْتَـضَوْهُ لأخْـذِ مالِـكٍ كَـذَا أَخُـوْهُ
٣٣٨- عبـدُ العزيـزِ وكـذا عبـدُ اللهْ بـنُ قُرَيْـرٍ تـابعٌ مِـنَ الـرُّواهْ
٣٣٩- مَغْوِيَـةٌ بالقَـصْرِ معـدومُ الـشَّبَهْ ابـنُ امـرءِ القـيسِ أوِ ابـنُ ثَعْلَبَـهْ
٣٤٠- وغيره امدده قلت[٥]: ابـن أَجْـرَمِ مَغْوِيَـةَ افْـتَحْ مُعْجِـماً في خَـثْعَمِ
٣٤١- ومثلـهُ مـع ضَـمِّهِ في واحـدِ مَـنْ غُـيِّرتْ[٦] كنيتُـهُ بِراشِـدِ

---

(١) هكذا في «جمهرة نسب معد واليمن الكبير» (٣/ ٤٤) للكلبي، و«المؤتلف» (٤/ ١٩٧٨) للدارقطني، بينما وقع في «الأنساب» (٨/ ٣٩٦): «الرُّبيعة».

(٢) ويقال: (غَثْم) بالإعجام، هكذا وقع في «الإيناس» (ص٢٢٩) ونقله ابن ناصر الدين في «التوضيح» (٦/ ٤٣٦) عن ابن حبيب، والذي في مطبوع كتابه «مختلف القبائل» (ص٣٥٩) بالمهملة، وهو هكذا في «المؤتلف» (٤/ ١٧٩٨) للدارقطني وتبعه ابن ماكولا (٧/ ٣٥٧)، وهكذا ذكره جماعة من الصحابة، كما تراه في «الاستيعاب» (٣/ ١٢٣٦)، و«أسد الغابة» (٣/ ٥٧٥)، و«التجريد» (١/ ٣٧٥)، وتعقبهم ابن ناصر الدين في «توضيح المشتبه» (٦/ ٤٣٧) بأن بين عصر (عثم) وبين عصر النبوّة من السنين ما لا يحصى، وكشف عن سبب هذا الوهم بكلام دقيق، فلينظر.

(٣) هذا البيت والذي بعده من إضافات الناظم.

(٤) من هنا إلى آخر ما في (٣٣٨) من زيادات الناظم.

(٥) من هنا مع الذي بعده من زيادات الناظم أيضاً.

(٦) غيَّر كنيته النبي ﷺ، كما تجده عند الدولابي في «الكنى» (١/ ٨٩)، وابن منده (٢/ ٨٦٦)، وأبي نعيم (٤/ ١٨٣٤ و٥/ ٢٨٩٥) وابن الأثير (٣/ ٤٧١ و٦/ ١٠٦) جميعهم في «الصحابة»، وانظر «الإصابة» (٢/ ٣٣٠ و٧/ ١٣٤).

وللصَّاغاني في كتابه «نقعة الصديان فيمن في صحبتهم نظر من الصحابة وغير ذلك» (فصل) وهو (الثالث) بعنوان (في الذين غيَّر النبي ﷺ أسماءهم)، وأبو راشد فيه (ص١٤٩).

٤٢- المتفق والمفترق

٣٤٢- وَلَـهُمُ المتَّفِقُ المفـتَرِقُ ... مـا خَطُّـهُ ولَفظُـهُ مُتَّفِـقُ

٣٤٣- في الأَبِ والجدِّ والاسْمِ مَثَلا ... لكنَّـه في نفـسِ الانتهـاء يُفـصَلا

٣٤٤- وَهْـوَ مُهِـمٌّ لاشـتباهِهِ وقَـدْ ... يُفْـضِي لتـصحيحِ ضـعيفٍ أوْ لِـرَدْ

٣٤٥- مُـصَحَّحٍ وربَّـما قَـدْ يَحْـصُلُ ... في نَـسَبٍ أطلَقَـهُ فيُـشْكِلُ

٤٣- الألقاب

٣٤٦- وسَـمٌ بالألقـابِ مـا قـد وُضِـعا ... تَعْريـفَ عـينٍ عَيَّنَـتْ مـا وَقَعـا

٣٤٧- عـلى سَـبيلِ عَلَمِيَّـةٍ وذا ... إليـهِ يحتـاجُ المحـدِّثُ إذا

٣٤٨- أرادَ كـشْفَ اسـمِ أتـى مُلَقَّبـا ... وقـدْ نُهينـا نحـنُ أنْ نُلَقِّبـا

٣٤٩- مُبـاشِرًا بهـا ولكِـنْ وَصَـفا ... بالـحَلِّ للتعريـفِ حَيـثُ وَقَفـا

٣٥٠- عليـهِ تعريـفٌ فـإنْ لم يقـفِ ... مَـعَ تَـأَذٍّ فَهُـوَّ بـالنهي حَفِـيْ

٤٤- الموافقات والأبدال

٣٥١- وَحَرَّضُـوا عـلى الموافَقـاتِ ... وَهِـيْ أحاديـثُ رُواةٍ تَـاتِيْ

٣٥٢- لا مِـنْ طَريـقِ الجِلَّـةِ الأَئِمَّـةِ ... بـلْ مـن طريـقِ شيـخِ بعـضٍ والتـيْ

٣٥٣- حِرْصُـهُمْ فيهـا بِـشرْطِ أنْ عَلَـتْ ... وإن يكـنْ عـنْ شـيخِ شَـيْخِهِ أتـتْ

٣٥٤- فتلـكَ الابـدال بـشرطِ كَونِهـا ... عاليـةً أيـضاً وَمِـنْ أغْرَبِهـا

٣٥٥- ابـنُ أبي شَـيْبَةَ شـيخُ مُـسْلِمِ ... عـنْ خالـدٍ شـيخِ البخـاريْ فـاعْلَمِ

٣٥٦- أي: عـن سُـلَيمانَ فـذاك عَـنْ أَبيْ ... حـازمِ ايْ عـن سَـهلٍ اي عـنِ النبـيْ

٣٥٧- في الصَّومِ فالشيخانِ في ذا ووفِقَا ... مع كون شيخٍ ذا وهذا افترقا
٣٥٨- أمَّا لِشَيخٍ واحدٍ فانتَشَرَتْ ... موافقاتٌ لهما وكَثُرَتْ
٣٥٩- في ذا التَّصانيفُ وفيهِ جَمَعَا ... ابنُ عَساكرٍ كتاباً مُبْدَعا
٣٦٠- ولِشُيُوخيَ العلوُّ يَأتي ... إلى الصحيحين بَعدَ سِتِّ

٤٥- معرفة الثقات

٣٦١- ولا خَفَا بالشَّرْطِ في العَدَالةْ ... وبِقَبولِ النَّقلِ والشَّهادَةْ
٣٦٢- مَعْها وللضَّبْطِ مزيدٌ في الخَبَرْ ... وقد فُهِمْ مِنْ بعضِ أرْبابِ الأثَرْ
٣٦٣- بأنَّهُ يُطلَقُ لَفظُ[1] الثِّقَةِ ... لِغَيرِ ذي جُرحٍ وذِي جَهالَةِ
٣٦٤- لِعَيْنِهِ وذا هُوَ المستُورُ قَدْ ... يكونُ ذا مجهولَ حالٍ فَيُرَدْ
٣٦٥- عَنْدَ الذي لا يَقْبَلُ المستُورا ... واقبَلْهُ مِمَّنْ رَدَّه نَكِيرا
٣٦٦- وإن جَهِلْتَ رَأْيَهُ فالأقْرَبُ ... أنَّا إلى المعروفِ حالاً نَذْهَبُ
٣٦٧- وَيُعْرَفُ الثقاتُ بالتَّزْكِيَةِ ... بِطُرُقٍ مِن ذاكَ ذِكْرُ الجِلَّةِ
٣٦٨- ألفاظَهُ مِنْ كُتُبِ الرِّجالِ ... كابن أبي حاتمِ الرَّحَّالِ
٣٦٩- أو باحتجاجِ أحدِ الشيخين في ... صحيحه وهذه ذو شَرَفِ
٣٧٠- يميزها إطباقُ جُلِّ الأمةِ ... أو كُلِّهِمْ على قَبولِ الصِّحَّةِ
٣٧١- وإن يكنْ بَعْضُهُمُ تَكَلَّموا ... فِيهِ فقالَ المقدِسيُّ مِنْهُمُ
٣٧٢- فإنَّهمْ بذاك جازُوا القَنْطَرَةْ ... والشيخُ قَد عَضَّدَ ذا وَنَصَرَهْ

(١) يصلح فيه: «يُطلِقُ لفظَ».

٣٧٣- إلا بِحُجَّةٍ وَظَنٌّ وَنَما ... على اتفاقِ الناسِ مَنْ بَعْدَهُما

٣٧٤- نَعَمْ فَقَدْ يُرَجَّحُ السَّالِمُ مِنْ ... رِجالِهِ عَنْدَ تَعارُضٍ زُكِنْ

٣٧٥- أو بتخريجِ الأُلى قَدْ خَرَّجُوا ... على الصحيحينِ ومَنْ يُخَرِّجُ

٣٧٦- بَعدَهما الصَّحيحَ أو تَتَبُّعِ[1] ... راوٍ يُزكّي شيخَه في التَّبَعِ

٤٦- معرفةُ الضُّعَفاء

٣٧٧- وَهُوَ ضَروريٌّ بِهذا الفَنِّ ... إذ يَنْتَفي بِهِ ضِعافُ المتْنِ

٣٧٨- وَرَدُّ مَنْ رَدَّ الذيْ ما فُسِّرا ... للخُلْفِ في أسبابِهِ كما جَرى

٣٧٩- مِنْ بَعضِهم جَرْحٌ فلمّا استُفسِرا ... ذَكَرَ غَيرَ جارِحٍ وما دَرى

٣٨٠- بِذاك والآفَةُ في ذا تَدْخُلُ ... مِنْ أوْجُهٍ شرُّها التَّحامُلُ

٣٨١- بِسَبَبِ الهَوى وإنْ تَنَزَّها ... الاقدَمونَ عَنْ هَوىً يَهْوِيْ انتهى

٣٨٢- لِبَعْضِ مَنْ وَرَّخَ أَخَّرا على ... أَنَّ حُظُوظَ النَّفْسِ قَدْ تُفْضيْ إلى

٣٨٣- بادِرَةٍ للمتْقِنِين[2] وَذَكَرْ ... من ذا ابنُ عبْدِ البرِّ شيئاً قَدْ غَبَرْ

---

(١) قام به غير واحد من معاصرينا، منهم: محمد سلامة، له جزء صغير منشور في مجلة «الحكمة» العدد الثاني عشر، صفر ١٤١٨ هـ)ص(٤٠١-٤٢١) بعنوان «الدرر المتناسقة ممن قيل إنه لا يروي إلّا عن ثقة» وسرد فيه (٢٨) راوياً، واعتنى بهم التهانوي في «قواعد في علوم الحديث» (٢١٦-٢٢٥) وسرد (٢٤) راوياً، واستدرك عليه محققه الشيخ عبد الفتاح أبو غدة (٧) رواة، ثم وجدت الشيخ يحيى الشهراني احتفل بهم في كتابه الجيد «زوائد رجال صحيح ابن حبان» (١/ ١٦٦-١٨٧)، وذكر (٤٣) راوياً، بينما أوصلهم الشيخ أبو الحسن مصطفى بن اسماعيل في كتابه «إتحاف النبيل» (٢/ ٨٤-١٣١) إلى (٦٧) راوياً، ولم يشترط استيعابهم.

(٢) كذا بخط الناسخ (السخاوي) وصوابها «المتقين» كما في «الاقتراح»، وهو أنسب للسياق والمعنى.

٣٨٤- مِنْ قُدَمَاءِ العُلَمَاءِ وَحَكَمْ ... بِرَدِّ قَوْلِ القُرَنَا ذَوي[1] التُّهَمْ

٣٨٥- وَرُدَّ جَرْحُ مَنْ بِعِلْمِ اشْتَهَرْ ... بِحَمْلِهِ إلا بِتِبْيَانٍ ظَهَرْ

٣٨٦- والثانِ أنْ يَخْتَلِفَ المعتَقَدُ ... فإِنَّهُ أَوْجَبُ ما يُسْتَبْعَدُ

٣٨٧- طَعْناً وتكفيراً وتبديعاً سَلَفْ ... وَهْوَ كَثِيرٌ في أَواسِطِ السَّلَفْ

٣٨٨- وَمِنْ هنا يَجِبُ أنْ تَتَّبِعا ... مَذْهَبَ حاكِمٍ ومَجْروحٍ مَعا

٣٨٩- فإنْ يُخالِفْ فارْدُدَنَّ الجَرْحا ... حتى يَبِينَ وجهُهُ مُصَحَّحا

٣٩٠- كَذاكَ إنْ أَطْلَقَ لم يُقَيِّدِ ... أَوْ وُثِّقَ المجروحُ فالجَرْحَ إرْدُدِ

٣٩١- ومَنْ لَهُ لم يُلْفَ مِنْ مُعَدِّلِ ... فَقِفْ ولا تَجْرَحْ ولا تُعَدِّلِ

٣٩٢- والنَّقْلُ عِنْدَنا فلا يُعْتَبَرُ ... فيهِ المذاهبُ فَلا نُكَفِّرُ

٣٩٣- إلا بِجَحْدِ مُتَواتِرٍ شُرِعْ ... كَيْفَ مَعَ التَّقْوى وذا قَدِ انْتُزِعْ

٣٩٤- للشافِعِيِّ إذْ يقولُ أَقْبَلُ ... مِنْ غَيرِ خَطابِيَّةٍ ما نَقَلوا

٣٩٥- إذْ جوَّزُوا أنْ يَكْذِبُوا[2] لنُصرةِ ... مَذْهَبِهم لِبعضِ كرَّامِيَّةِ

٣٩٦- نَعَمْ مَحَلُّ نَظَرٍ أنْ يَنْقُلا ... مُبْتَدِعٌ ما شَدَّ رَأْيَهُ فَلا

٣٩٧- يَجِيءُ إلا الرَّدُّ عِنْدَ مَنْ مَنَعْ ... شَهادةً لِتُهْمَةٍ إذا تَقَعْ

٣٩٨- وَنحنُ أيضاً فَنَرى التَّرْكَ لِمَنْ ... دعا إهانَةً لَهُ إلَّا بِأنْ

٣٩٩- يكون ذاكَ المتْنُ [قد][3] لا يُوْجَدُ ... إلا لَهُ فالأخْذُ عَنْهُ أَجْوَدُ

٤٠٠- والثالثُ اختلافُ ذي التصوُّفِ ... وأهلِ عِلْمِ الظَّاهِرِ المُشَرَّفِ

---

(١) في الأصل: «ذي»!

(٢) فوقها علامة إلحاق ولم يثبت شيء في الهامش، وهي ناقصة الوزن والمعنى، ولعلها المثبت (لِنُصرة).

(٣) سقطت من الأصل، ولا يستقيم الوزن إلا بها.

٤٠١ - فإنَّــــهُ أَوْجَـــبَ أَيَّ نُفْـــرَةِ وَقَــلَّ مَــنْ يَــسْلَمُ مِــنْ ذِي الغَمْــرَةِ

٤٠٢ - إذِ المقـــامُ خَطِـــرٌ شَـــدِيدُ فالقَـــدْحُ في مُحِقِّهِـــمْ مَوْعُـــودُ

٤٠٣ - آتيـهِ بالإِنـذارِ بـالحَرْبِ وَمَـنْ تَـرَكَ الإنكـــارَ لِباطِـــلٍ فَلَـــنْ

٤٠٤ - يَـسَعَهُ ولَـوْ بِقَلْـبٍ وَحْـدَهُ لَــيسَ مِــنَ الإيـمانِ شيءٌ بَعْــدَهُ

٤٠٥ - والرابِـعُ القَـدْحُ لأجْـلِ جَهْـلِ مَرَاتِــبِ العِلْــمِ وجَهْــلِ الفَــضْلِ

٤٠٦ - لِـــحَقِّها وباطِـــلٍ مِنْهاجـــا وَهْـــوَ أَخْـــيراً أَكْثَـــرُ احتياجـــا

٤٠٧ - لَـهُ إذا النـاسُ لأنـواعٍ حَـوَوْا حتـــى علـــومٌ للأوائِـــلِ احتَـــذَوا

٤٠٨ - وانْقَسَمَتْ نَوعَينِ حَتى قَدْ أتـى كالطِّـبِّ[1] والحِـسَابِ والهندسـتا[2]

٤٠٩ - وباطِــــلٍ أيْ كالطَّبيعيـــاتِ وكَــــالكَثيرِ مِـــنَ الإلهيَّـــاتِ

٤١٠ - كـذاك أَحْكَـامُ النُّجـومِ والـذي يَجْـــرَحُ فَلْيُمَيِّـــزَنْ هَـــذِي وَذِيْ

٤١١ - والخامسُ الأَخْـذُ عـلى التَّـوَهُّمِ مَـــعْ قِلَّـــةِ التَّـــوَرُّعِ المـــسَلَّمِ

٤١٢ - وَمَـنْ أتـى هـذا فَرَجْـاً ظَنّـا لِقَوْلِـــهِ إيّـــاكُمْ والظَنّـــا

٤١٣ - وَهْوَ إذا الجـارِحُ بِـالعِلْمِ اشْـتَهَرْ مَـعْ قِلَّـةِ التَّقـوى عَظِـيمٌ في الـضَّرَرْ

٤١٤ - قال: وقدْ رأيتُ مـن لا يُخْتَلَـفْ في قولِـهِ في الجَـرحِ إن شَـخْصٌ وَصَـفْ

٤١٥ - سـماعَهُ مِـنْ شَـيْخِهِ فَـأَنْكَرا وقـــال ذاك صـــاحِبِيْ لَـــوْ حَـــضَرا

٤١٦ - لمـصرَ لاجتمـعَ بي فـانظر إلى هـــذا التَّعلُّـــقِ البعيـــدِ مـــثلا

٤١٧ - وحَيْثُ جَمْعُ ذِي الشروطِ عَسُرا كـــانَ الكــلامُ في الرِّجَـــالِ خَطِـــرا

٤١٨ - أعراض كـلُّ حُفْـرَةٌ عـلى شـفا مِـــنْ حُفَـــرِ النَّـــارِ عليهـــا وَقَفـــا

٤١٩ - طايفتـــان وَهُمـــا الحُكَّـــامُ ثُـــمَّ المحـــدِّثونَ والـــسَّلامُ

---

(١) رسمها في الأصل: «كالخطب»! وهو خطأ! والتصويب من «الاقتراح» (٢٩٩).

(٢) في الأصل: «والهندسة»!

٤٧ - [الخاتمة][١]

٤٢٠ - وكَمُلَت بالخَبْتِ[٢] من وَدّانا[٢] في رابعِ العشرينَ مِن شَعْبانا

٤٢١ - عامِ ثلاثة وسبعين أتت مِن بَعْدِ سَبْعِمائةٍ قَبْلُ خَلَتْ

٤٢٢ - وَعَدُّها سَبْعٌ تَلِي عِشرينا مِن قَبْلِها أَرْبَعَةٌ مِئينا

٤٢٣ - فَلْيَدْعُ لِي ناظِرُها بالمغفِرَةْ وَنَضْرَةٍ مَعَ الوُجوهِ النَّضِرَةْ

٤٢٤ - وَلْيَسْتُرِ العَيْبَ فَلَيْسَ يَسْلَمُ مِنهُ سِوَى مَنْ حُفِظُوا وَعُصِمُوا

٤٢٥ - والحمدُ لله كما يُحِبُّ عَوْدًا على بَدْءٍ فَنِعْمَ الرَّبُّ

٤٢٦ - وأَفْضَلُ الصلاةِ والتَّسليمِ على النَّبيِّ الرَّؤُوفِ الرَّحِيمِ

٤٢٧ - وآلِهِ وصَحْبِهِ الأَبْطالِ خَيْرِ صَحابةٍ وخَيْرِ آلِ[٣]

---

(١) هذا العنوان من إضافتنا.

(٢) سبق التعريف بهما في المقدمة.

(٣) انتهيت من النظر فيها والتعليق على ما رأيته ضرورياً ومهماً بعد عشاء منتصف شهر رجب الفرد سنة سبع وعشرين وأربع مئة وألف من هجرة النبي ﷺ، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

محتويات النظم